دلالة القابضة
DLALA HOLDING

التقرير السنوي

2023

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

دلالة القابضة

DLALA HOLDING

المحتويـــات

المادة	الصفحة
الرؤية, الهدف ونبذة عن الشركة	6
أعضاء مجلس الإدارة	7
ملخص تقرير مجلس الادارة	10
قنوات الخدمة	12
البيانات المالية الموحدة	15
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	25
تقرير الحوكمة	60

الرؤية, الهدف, ونبذة عن الشركة

دلالة القابضة
DLALA HOLDING

ديناميكية المجموعه

دلالة القابضة ش.م.ع.ق

- تأسست شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ق) في شهر مايو ٢٠٠٥ برأس مال مدفوع قيمته ٢٠٠ مليون ريال قطري (٥٥ مليون دولار أمريكي تقريبا). وفي سبتمبر ٢٠٠٥ أصبحت دلالة أول مؤسسة استثمارية مالية غير بنكية يتم تسجيلها في سوق الدوحة للأوراق المالية بهدف تقديم خدمات الوساطة للمستثمرين في سوق الأسهم، وصل رأس مال الشركة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٨٤ مليون ريال قطري.

- أسست دلالة القابضة كلا من شركة دلالة للوساطة الإسلامية (ذ.م.م)، وشركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) وتم تسجيلهما في سوق الدوحة للأوراق المالية، وقد بدأت كلتا الشركتين العمل في بداية شهر يناير من العام ٢٠٠٦.

- وخلال فترة تأسيس وجيزة تمكنت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق) من كسب ثقة المستثمرين في بورصة قطر من داخل الدولة وخارجها وذلك بفضل الجهود التي بذلها فريق العمل بالشركة من الإداريين والتنفيذيين والخبراء في قطاع الوساطة المالية والاستثمار. وقد انعكست ثقة المستثمرين على تطوير أساليب العمل في دلالة بحيث أصبحت مساعدة المستثمرين على تحقيق الصفقة الصحيحة والرابحة في سوق الأسهم واتخاذ القرار الاستثماري المناسب من أهم أهداف الشركة.

- كما أطلقت الشركة في عام ٢٠٠٩ شركة دلالة العقارية التي تعد ذراع الاستثمار العقاري للشركة والتي تعمل في مجال الاستثمار والتسويق العقاري بالإضافة إلى أنشطة مختلفة أخرى مثل إدارة العقارات والتي تقدم من خلالها خدمات تحصيل الإيجارات وإدارة مرافق المنشآت بالإضافة إلى الخدمات التأجيرية ، كما تعمل دلالة العقارية كمثمن عقاري معتمد لدى الجهات القطرية.

- يتكون مجلس الإدارة الحالي لدلالة القابضة من تسعة أعضاء يمثل أربعة منهم جهات حكومية عريقة هي: صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد والمعاشات، جهاز قطر للاستثمار، ومحفظة استثمار القوات المسلحة. ويُعنى مجلس إدارة دلالة القابضة بالإشراف الإداري الإستراتيجي على جميع أنشطة دلالة القابضة لصالح المساهمين بما يتوافق مع معايير وطبيعة الممارسات المؤسسية الوطنية الرائدة.

- في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ تم دمج شركتي دلالة للوساطة ودلالة الإسلامية في شركة خدمات مالية واحدة لتنفيذ استراتيجة مجلس الإدارة للفترة المقبلة.

الرؤية

- نحن نبذل أقصى ما في وسعنا لتطبيق أفضل المعايير و الممارسات العالمية في قطاع الأعمال في نطاق بيئتنا المحلية و الثقافية، و نحن ملتزمون بتحقيق التوافق المثالي بين الخبرة في مجال الأعمال والكفاءة المهنية و الحلول التكنولوجية و مصممون على خدمة عملائنا في بيئة تلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية.

- أننا نهدف إلى أن نكون أفضل شركة وساطة مالية في قطر، كما نطمح أن نكون مؤسسة استثمارية متكاملة يمكنها إعادة تصميم الاستثمارات المالية على الصعيد الإقليمي.

الهدف

- نلتزم بتحقيق ما يفوق توقعات عملائنا من حيث الثقة في جودة خدماتنا والتميز المهني مع الالتزام بالقيم والحفاظ على أعلى المستويات الأخلاقية والمهنية.

- العمل على استقطاب كوادر بشرية ذات خبرة وكفاءة وقادرة على العمل كفريق واحد وكذلك مع عملائنا وشركاء أعمالنا.

- كما إننا نسعى إلى التجديد والنمو والالتزام بأفضل الممارسات لتقديم الخدمة الأفضل لعملائنا وتوفير فرص نجاح أكبر للمساهمين.

- تعزيز بيئة عمل تشجع على النمو المهني والمالي.

- العمل على ضمان استمرار النمو والشفافية من خلال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.

- العمل على تنمية عوائد وأرباح المساهمين.

- العمل على أن نكون شركة وطنية رائدة تشارك بفاعلية في تنمية المجتمع.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الدكتور / ثاني عبد الرحمن الكواري

رئيس مجلس الإدارة

السيد / ناصر حمد السليطي

نائب رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ / خالد سعود خالد آل الثاني
عضو مجلس الإدارة

الدكتور / عبد العزيز على الحمادي
عضو مجلس الإدارة

السيد / فرهود هادي الهاجري
عضو مجلس الإدارة

السيد / علي حسين إبراهيم
عضو مجلس الإدارة

السيد / سلطان إبراهيم الكواري
عضو مجلس الإدارة

ملخص تقرير مجلس الإدارة

عن السنة المالية المنتهية في

31 / 12 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

• يسرني باسمي وباسم مجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والاستثمار أن أقدم التقرير السنوي لأنشطة الشركة ونتائج عملها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، تولى المجلس الحالي مسؤولية إدارة الشركة. خلال هذه الفترة القصيرة، تمكن من إعادة ترتيب القضايا الداخلية في الشركة وتصحيح مسارها لدعم أنشطة الشركة وتفعيل أدوات التحكم الداخلي وتحسين العمليات التشغيلية. منذ اليوم الأول لتولي المسؤولية، حرص المجلس على تصحيح جميع الأخطاء السابقة التي تسببت في خسائر كبيرة تكبدتها الشركة في العام السابق وتجنب ارتكاب نفس الأخطاء. بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس بمتابعة جميع القضايا المعلقة للأنشطة التشغيلية السابقة لاستعادة حقوق المساهمين وحفظ أصول الشركة، وتفعيل جميع السياسات والإجراءات والضوابط التي تساهم في حماية أعمال الشركة. في عام ٢٠٢٣، قمنا بإجراء إعادة هيكلة داخلية للشركة، وتطوير البنية التحتية، والاهتمام بالرقابة الداخلية. علاوة على ذلك، تم إغلاق العديد من التعليقات التي كانت موجودة سابقًا. بالإضافة إلى ذلك، فازت الشركة في العديد من القضايا المتعلقة بالأنشطة السابقة للشركة.

النتائج المالية:

• وفيما يتعلق بالأداء المالي للشركة، يسرني أن أعلن أن شركة دلالة القابضة تمكنت من تحقيق أرباح ممتازة بفضل جميع الأنشطة التشغيلية للشركة. خلال عام ٢٠٢٣، بلغت أرباح الشركة الصافية ٢,١ مليون ريال قطري، بينما بلغت خسائر الشركة في العام السابق ٣٦,٤ مليون ريال، وبلغت أرباح السهم ٠,٠١ ريال قطري.

خطط المستقبل:

• هدفنا في شركة دلالة القابضة هو مواصلة النجاح الذي حققناه العام الماضي، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات من خلال تنويع استثمارات الشركة ووضع خطة استراتيجية واضحة تشكل مستقبل الشركة وتحدد المسار الذي ستتبعه الشركة في الفترة المقبلة لتحقيق أعظم عوائد للمساهمين.

تقرير الحوكمة:

• قامت الشركة بإعداد تقرير مفصل عن الحوكمة في الشركة يغطي السنة المالية من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وفقًا لمتطلبات مدونة الحوكمة للشركات المدرجة في الأسواق المالية التي أصدرتها هيئة الأسواق المالية في قطر وتم طبعه لإبلاغ المساهمين ونشره أيضًا على موقع الشركة.

• المساهمون الكرام: في شركة دلالة للوساطة والاستثمار، نعمل على المساهمة بفعالية في تطوير وتحسين أصول الشركة لتحقيق أفضل عوائد للمساهمين ولتكون الشركة جزءًا هامًا في نظام التنمية والتقدم في دولة قطر، بالإضافة إلى المساهمة بشكل كاف في تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي نطمح جميعًا إلى تحقيقها. أخيرًا، أود أن أتوجه باسمكم جميعًا وباسم موظفي شركة دلالة القابضة ومجلس إدارتها، بأعلى التعبيرات الشكر والامتنان إلى صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأسأل الله أن يباركه ويحفظه، على رؤيته البصيرة والسياسة الحكيمة التي يتبعها لتطوير اقتصاد دولة قطر ورقيها في جميع المجالات. بالنيابة عن مجلس الإدارة، أعرب عن خالص شكري وتقديري للمساهمين الكرام وعملائنا الكرام على ثقتهم ودعمهم، ونأمل أن نكون عند حسن ظنهم ونلتقي مرة أخرى عندما تحقق الشركة المزيد من النجاح والأهداف.

يتقدم المجلس أيضًا بالشكر

لجميع موظفي «دلالة» على جهودهم الصادقة

تفانيهم وحماسهم المستمر

لتحقيق أهداف الشركة ومصالح عملائها.

• والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. ثاني عبد الرحمن الكواري

رئيس مجلس الإدارة

قنوات الخدمة

دلالة للوساطة
DLALA BROKERAGE

الرؤية

- تفعيل التكامل بين أسواق المال العالمية وفتح آفاق التعاون بينها من خلال دور ريادي يجمع شركات الوساطة في هذه الأسواق.

الرسالة

- تعمل شركة دلالة للوساطة على أن تكون الشركة الرائدة في قطاع الوساطة في الأسواق المالية ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في الوقت المناسب من خلال تبني مبادرات التطوير والالتزام بمعايير العمل المهني السليم بما يضمن الرضاء الكامل للعملاء ومنتسبي الشركة.
- كما تهدف دلالة للوساطة إلى تقديم مفهوم حديث وعصري للتداول في الأسهم من خلال استخدام أحدث تقنيات التداول عبر شبكة الإنترنت ومركز الاتصال. كما تسعى الشركة إلى تقديم الخدمة الأفضل لجميع المستثمرين أينما تواجدوا ومساعدتهم على تلبية طموحاتهم وأهدافهم الاستثمارية.

نبذة عن الشركة

- تم تأسيس شركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) في يناير عام ٢٠٠٦ بهدف توفير خدمات التداول في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.
- تطبق دلالة للوساطة أحدث التقنيات والمعايير الدولية في مجال التداول الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت مع توفير النظم الداعمة والمساعدة والتي توفر أقصى درجات الأمن والسرية لحسابات العملاء.
- كما توفر الشركة للمستثمرين في الأسهم خدمات التداول المباشر عن طرق مركز الاتصال المزود بأحدث أجهزة الاتصال والذي يتمتع بقدرة استيعاب كبيرة تضمن خدمات سريعة ومرضية للمستثمرين.
- ويعمل بالشركة عدد من أفضل الخبرات والكفاءات المتميزة في قطاع الوساطة المالية لتلبية احتياجات جميع العملاء بدقة وسرعة كبيرتين.

دلالة العقارية
DLALA REAL ESTATE

الرؤية

- أن نكون رواد في إدارة وتسويق العقارات مستخدمين أحدث الحلول التكنولوجية لخدمة العملاء.

الرسالة

- أن نصبح الاختيار الأول بين شركات التسويق العقاري التي تقدم حلولاً حديثة لإدارة العقارات
- بينما نبني الثقة ونرفع مستوى المعايير لخدمة العملاء ونحمي الملاك والمستثمرين من المخاطر.

نبذة عن الشركة

- دلالة العقارية هي إحدى الشركات التابعة لشركة دلالة القابضة .تأسست شركة دلالة العقارية
- بهدف تقديم أحدث الحلول إلى العملاء في مجال إدارة وتسويق العقارات، تم إنشاء الشركة لكي
- تضيف المزيد من الأمان والدقة والسرعة إلى السوق العقارية بفضل منظومة إجراءات معتمدة
- ونظام تكنولوجي متطور للتعامل مع العملاء من خلال شبكة الإنترنت.

١. إدارة العقـارات:

- **تحصيل المستحقات الإيجارية:**

- إن خاصية المتابعة الإلكترونية للإيجارات المستحقة والتحصيل تعمل على تحصيل المستحقات الإيجارية في وقتها مدعومة بمنظومة إجراءات قانونية ومحاسبية معتمدة .

- **الخدمات التأجيرية (التأجير وإدارة العقود):**

- إن خاصية التنبيه الإلكترونية ، تسرع من آلية التأجير وزيادة معدل الإشغال ، مستخدمين العديد في الأليات والخطط التسويقية .

- **إدارة المنشآت:**

- نقوم بالتعاقد مع جهات متخصصة في هذا المجال والإشراف عليها لتقدم أفضل الخدمات لمنشآت الملاك.

٢. الوساطة (للبيع والشراء):

- نعمل عن كثب مع عملائنا لإبرام صفقاتهم في البيع أو الشراء في حالة توفر الفرصة ، من خلال آليات وإجراءات معتمدة تسهل من إبرام الصفقات بدقة وسرية وحرفية .

٣. المتابعة الإلكترونية:

- ليتابع الملاك إلكترونيا تفاصيل عقاراتهم من حيث (تفاصيل المستأجرين ، حالة الوحدات ، قيمة الإيجارات والمستحقات المحصلة وغيرها)

٤. تواصل:

- هذه الخدمة الإلكترونية الآلية تتيح للمستثمرين معرفة المعروض لدينا مباشرة فور عرض أي عقار .

٥. مثمن عقاري معتمد:

- إن الإجراءات والسياسات المعتمدة تساعد على استصدار مستندات التثمين لتكون متنا طبقة وأسعار السوق .

شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تقرير مدقق الحسابات المستقل:

إلى السادة المساهمين في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي:

• لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. («المجموعة»)، وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين «بالمجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات المالية الموحدة للربح أو الخسارة، والدخل الشامل الاخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والتي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية.

• برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

• لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن «قسم مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة» من هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين («قواعد السلوك الأخلاقي») والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية لتلك المتطلبات وقواعد السلوك الموحدة للمجموعة في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الاخرى وفقا لتلك المتطلبات. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب لرأينا.

أمور التدقيق الأساسية

• إن أمور التدقيق الأساسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد قمنا بتحديد أمور التدقيقية الأساسية التالية والتي تم تناولها في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا عنها، وإننا لا نقدم رأيا منفصلا عن هذه الأمور.

أمور التدقيق الأساسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الأساسية الخاصة بنا
النقد لدى البنوك - أموال العملاء والمبالغ المستحقة إلى العملاء بالإشارة إلى إيضاح (5) حول البيانات المالية الموحدة: – يمثل النقد لدى البنوك – أموال عملاء 41٪ من إجمالي الموجودات الموحدة بمبلغ 204,81 مليون ريال قطري. – و تمثل المبالغ المستحقة إلى العملاء 88٪ من إجمالي المطلوبات الموحدة بمبلغ 276.24 مليون ريال قطري يتعلق النقد لدى البنوك – أموال العملاء بالودائع المقدمة من قبل العملاء والتحصيلات التي تتم نيابة عن العملاء على التجارة في الأوراق المالية.	**تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:** • قمنا بتقييم الضوابط الداخلية ذات الصلة لتقييم مدى كفايتها وفعاليتها واختبرناها وفقًا لذلك. • قمنا بإجراء إجراءات تحليلية على الأرصدة المتعلقة بالمبالغ المستحقة إلى العملاء والنقد لدى البنوك – أموال العملاء كما في 31 ديسمبر 2023 لاكتساب مزيد من المعلومات حول البيانات المالية وتحديد أي معاملات أو اتجاهات غير عادية. • قمنا باختيار عينة من العملاء وفحصنا أرصدتهم للتأكد من دقتها ومقارنتها بالأرصدة المقابلة في الدفاتر.

أمور التدقيق الأساسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الأساسية الخاصة بنا
✓ يتم تسجيل جميع هذه الأرصدة كمبالغ مستحقة إلى العملاء. يتم تسوية هذه الأرصدة أو سحبها من قبل العملاء ومن ثم يتم تسجيلها كمطلوبات متداولة. ✓ نظرًا لحجم أرصدة الحسابات وطبيعتها وكبر حجم المعاملات، فقد حددنا أن اكتمال «النقد لدى البنوك - أموال العملاء» و«المبالغ المستحقة إلى العملاء» كأمور تدقيق أساسية.	✓ حصلنا على خطابات تأكيد مباشرة لجميع الحسابات لدى البنوك كما في 31 ديسمبر 2023 وقمنا بالتحقق منها مقابل الأرصدة المسجلة في الدفاتر. ✓ فحصنا بيانات تسوية الحسابات لدى البنوك التي أعدتها إدارة المجموعة وتأكدنا من دقة التسويات بين الأرصدة حسب البيانات المصرفية ووفقًا لدفاتر الحسابات. ✓ فحصنا عينة مختارة من الحسابات التي تمت تسويتها لاحقًا ومعاملات الأسهم المتعلقة بالمبالغ المستحقة إلى العملاء لتقييم دقة واكتمال التسويات. ✓ فحصنا التسوية بين المبالغ المستحقة إلى العملاء والنقد لدى البنوك - أموال العملاء المقابلة كما في 31 ديسمبر 2023 للتحقق من دقة واكتمال التسوية.

معلومات أخرى:

• ان مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الاخرى. تتمثل المعلومات الاخرى في المعلومات الواردة في التقرير السنوي لسنة 2023 ولكنها لا تشتمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا.

• من المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023 بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا. إن رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الاخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

• فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الاخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الاخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو إذا كان من الواضح أنه يشوبها أخطاء جوهرية. وإذا توصلنا، استنادا إلى العمل الذي قمنا به، إلى أن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الاخرى، فإننا مطالبون بالابلاغ عن تلك الحقيقة. ليس لدينا ما نقوم بالإبلاغ عنه فيما يتعلق بالتقرير حول المعلومات الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة:

• إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يحدد مجلس إدارة المجموعة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

• عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح حسب مقتضى الحال عن الأمور المتعلقة بمبدأ الإستمرارية وإستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الإستمرارية ما لم يخطط مجلس الإدارة إما لتصفية المجموعة أو إنهاء عملياتها أو ليس لديه بديل واقعي سوى للقيام بذلك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

- إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن «التأكيد المعقول» هو تأكيد عال المستوى، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان يمكن بصورة فردية أو إجمالية أو إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه البيانات المالية الموحدة.

- **كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكماً مهنياً ونبقى على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا:**

  - ✓ نقيم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
  - ✓ نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
  - ✓ نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، نحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هي أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير أو حذف متعمد أو محاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.
  - ✓ استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها إذا ما كانت توجد شكوك جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا وصلنا إلى أن هناك شكوكاً جوهرية فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الوحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة في توقف أعمال المجموعة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
  - ✓ نقيم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
  - ✓ نحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية لكيانات الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن القرار والإشراف وأداء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال مسؤولين وحدنا عن رأي التدقيق الخاص بنا.

- نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الهامة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

- كما نوفر لمجلس الإدارة بيانًا يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية ، ونتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والمسائل الاخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا ، وحيثما

أمكن، الإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات. أو الضمانات المطبقة.

- من خلال الأمور التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمر تدقيق رئيسي. وصفنا هذا الأمر في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الكشف عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة للكشف عنه في هذا التقرير.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى:

- **بالاضافة الي ذلك، وحسب ما يقتضيه قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي:**
  - ✓ تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية الموحدة مع تلك السجلات.
  - ✓ لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي طلبناها لغرض تدقيقنا. و
  - ✓ لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 أو عقد التأسيس حدثت خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة أو على أدائها المالي كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، و
  - ✓ لقد قمنا بقراءة تقرير مجلس الإدارة ليتم تضمينه في التقرير السنوي، والمعلومات المالية الواردة فيه متفقة مع دفاتر وسجلات المجموعة.

مهاب سامي مسلم

سجل مراقبي الحسابات رقم (349)

ترخيص هيئة قطر للأسواق المالية رخصة رقم 1201911

الدوحة، دولة قطر في: 28 **فبراير** 2024

	إيضاح	2023	2022
موجودات			
موجودات متداولة			
نقد وما في حكم النقد	4	68,357	69,625
نقد لدى البنوك – أموال العملاء	5	204,806	352,118
مبالغ مستحقة من العملاء	6	7,220	342
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	5	75,157	-
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	90,724	65,291
موجودات أخرى	8	4,864	31,360
عقارات تجارية	9	-	9,030
إجمالي الموجودات المتداولة		**451,128**	**527,766**
موجودات غير متداولة			
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	7	3,705	7,423
إستثمارات عقارية	10	11,469	-
موجودات غير ملموسة	11	723	1,315
ممتلكات ومعدات	12	35,118	36,341
إجمالي الموجودات غير المتداولة		**51,015**	**45,079**
إجمالي الموجودات		**502,143**	**572,845**
مطلوبات وحقوق ملكية			
مطلوبات			
مطلوبات متداولة			
مبالغ مستحقة إلى العملاء	5	276,235	319,750
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	5	–	16,283
مخصص للقضايا القانونية	13	14,600	26,402
مطلوبات أخرى	14	18,893	20,448
إجمالي المطلوبات المتداولة		**309,728**	**382,883**
مطلوبات غير متداولة			
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	15	5,172	5,086
إجمالي المطلوبات غير المتداولة		**5,172**	**5,086**
إجمالي المطلوبات		**314,900**	**387,969**
حقوق الملكية			
رأس المال	16	190,387	190,387
إحتياطي قانوني	17	29,574	29,364
إحتياطي القيمة العادلة	7	586	789
خسائر متراكمة		(33,304)	(35,664)
إجمالي حقوق الملكية		**187,243**	**184,876**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**502,143**	**572,845**

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة وصرح بإصدارها في 28 فبراير 2024.

السيد / ثاني عبد الرحمن الكواري
رئيس مجلس الإدارة

السيد / ناصر حمد السليطي
نائب رئيس مجلس الإدارة

	إيضاح	2023	2022
إيرادات عمولات الوساطة		**15,954**	25,750
مصروفات عمولات الوساطة	18	**(6,584)**	(9,701)
صافي إيرادات عمولات الوساطة	5	**9,370**	16,049
إيرادات توزيعات الأرباح من الأوراق المالية الإستثمارية	7	**4,291**	4,872
صافي ربح/ (خسارة) القيمة العادلة على الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	**3,921**	(11,473)
ربح من بيع الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	**553**	9,850
ربح القيمة العادلة غير المحقق على الإستثمارات العقارية	10	**2,439**	-
إيرادات عقارية	19	**1,117**	2,951
إيرادات المحفظة		**178**	**323**
إيرادات الفوائد	4	**2,950**	1,288
صافي الإيرادات التشغيلية		**24,819**	23,860
إيرادات أخرى	20	**271**	330
رد مخصص القضايا القانونية	13	**4,950**	-
مخصص للقضايا القانونية	13	**(2,000)**	(20,902)
مخصص انخفاض قيمة المبالغ المدفوعة مقدماً للموردين	8	**-**	**(7,750)**
مصروفات عمومية وإدرية	21	**(25,939)**	**(31,921)**
الربح / (الخسارة) للسنة		**2,101**	(36,383)
الربح / (الخسارة) العائدة إلى:			
المساهمين بالشركة المالكة		**2,101**	(36,383)
الحصص غير المسيطرة		**-**	-
		2,101	(36,383)
الربح / (الخسارة) الأساسية والمخففة للسهم الواحد	23	**0.01**	**(0.14)**

	إيضاح	2023	2022
الربح / (الخسارة) للسنة		2,101	(36,383)
الدخل الشامل الاخر:			
بند لا يتم تصنيفه إلى الربح أو الخسارة:			
الحركة في القيمة العادلة على الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	7	318	702
إجمالي الدخل الشامل الاخر للسنة		**318**	**702**
العائد إلى:			
المساهمين بالشركة المالكة		2,419	(35,681)
الحصص غير المسيطرة		-	-
إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة		**2,419**	**(35,681)**

	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي القيمة العادلة	خسائر متراكمة	الإجمالي	الحصص الغير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
في ١ يناير 2022	284,160	29,364	317	(92,301)	221,540	(983)	220,557
خسارة السنة	-	-	-	(36,383)	(36,383)	-	(36,383)
الدخل الشامل الاخر للسنة	-	-	702	-	702	-	702
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	**-**	**-**	**702**	**(36,383)**	**(35,681)**	**-**	**(35,681)**
تخفيض رأس المال خلال السنة	(93,773)			93,773	-	-	-
شطب حصة الأقلية	-	-	-	(983)	(983)	983	-
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر) عند إلغاء الإعتراف (إيضاح 7)	-	-	(230)	230	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**190,387**	**29,364**	**789**	**(35,664)**	**184,876**	**-**	**184,876**
ربح السنة	-	-	-	2,101	2,101	-	2,101
الدخل الشامل الاخر للسنة	-	-	318	-	318	-	318
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**318**	**2,101**	**2,419**	**-**	**2,419**
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر) عند إلغاء الإعتراف (إيضاح ٧)	-	-	(521)	521	-	-	-
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	210	-	(210)	-	-	-
محول إلى صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية (إيضاح ١٤)	-	-	-	(52)	(52)	-	(52)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**190,387**	**29,574**	**586**	**(33,304)**	**187,243**	**-**	**187,243**

	إيضاح	2023	2022
الأنشطة التشغيلية			
الربح / (الخسارة) للسنة		2,101	(36,383)
تعديلات لـــ:			
إيرادات توزيعات الأرباح من الأوراق المالية الإستثمارية	7	(4,291)	(4,872)
صافي (ربح)/ خسارة القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	(3,921)	11,473
ربح من بيع الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	7	(553)	(9,850)
ربح القيمة العادلة على الإستثمارات العقارية	10	(2,439)	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	15	382	1,254
رد مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	15	(248)	-
إهلاك الممتلكات والمعدات	12	1,518	2,034
إطفاء الموجودات غير الملموسة	11	769	588
إيراد الفائدة من الودائع قصيرة الأجل	4	(2,950)	(1,288)
ربح من بيع العقارات التجارية		-	(1,426)
مخصص عكس القضايا القانونية	13	(4,950)	-
مخصص للقضايا القانونية	13	2,000	20,902
مخصص إنخفاض قيمة المبالغ المدفوعة مقدماً للموردين	8	-	7,750
مخصص عقود مؤثرة		-	500
شطب الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	12	46	423
الخسارة التشغيلة قبل التغييرات في رأس المال العامل		**(12,536)**	**(8,895)**
التغييرات في رأس المال العامل:			
نقد لدى البنوك – أموال العملاء		147,312	(470)
مبالغ مستحقة من العملاء		(6,878)	(237)
مبالغ مستحقة من / إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية		(91,440)	36,869
موجودات أخرى		26,496	(26,714)
مبالغ مستحقة إلى العملاء		(43,515)	(43,719)
مطلوبات أخرى		(1,608)	(345)
النقد االناتج عن /(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**17,831**	**(43,511)**
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	15	(48)	(1,139)
مدفوع مقابل مخصص القضايا القانونية	13	(8,852)	(4,350)
صافي النقد الناتج عن/(المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**8,931**	**(49,000)**
الأنشطة الإستثمارية			
شراء الأوراق المالية الإستثمارية	7	(118,439)	(92,942)
شراء الموجودات غير الملموسة	11	(177)	(562)
شراء الممتلكات والمعدات	12	(340)	(1,190)
متحصلات من استبعاد العقارات التجارية		-	8,650
متحصلات من استبعاد الأوراق المالية الإستثمارية		101,516	124,981
فوائد مستلمة		2,950	1,288
توزيعات الأرباح المستلمة		4,291	4,872
صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج عن الأنشطة الاستثمارية		**(10,199)**	**45,097**
صافي النقص في النقد وما في حكم النقد		(1,268)	(3,903)
نقد وما في حكم النقد في ا يناير		69,625	73,528
نقد وما في حكم النقد في ٣١ ديسمبر	4	**68,357**	**69,625**

1. معلومات الشركة والأنشطة الرئيسية

• شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة ش.م.ع.ق. («الشركة») هي شركة مساهمة عامة قطرية مسجلة في دولة قطر بموجب السجل التجاري رقم 30670. تأسست الشركة في 24 مايو 2005 كشركة ذات مسؤولية محدودة وتم إدراج أسهمها في بورصة قطر في 4 سبتمبر 2005. تقع الشركة في دولة قطر ومكتبها المسجل في صندوق بريد 24571، الدوحة، دولة قطر.

• تتكون هذه البيانات المالية الموحدة من الشركة والشركات التابعة لها)يشار إليها مجتمعة ب«المجموعة» ومنفردة "شركات المجموعة").

• تعمل المجموعة في أنشطة الوساطة في بورصة قطر، تصميم وبرمجة البرامج المميزة، وخدمات إستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والعقارات، وأنشطة الإستثمارات الأخرى.

- **الشركات الرئيسية التابعة للمجموعة هي كما يلي:**

اسم الشركة التابعة	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	
		31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
شركة دلالة للوساطة ذ.م.م (1)	وساطة الأسهم	100%	100%
شركة دلالة العقارية ذ.م.م	العقارات	100%	100%
شركة دلالة لتقنية المعلومات ذ.م.م (2)	خدمات إستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات	-	100%

تم تأسيس جميع الشركات التابعة المذكورة أعلاه في دولة قطر.

(1) خلال سنة 2022، قررت المجموعة الاستحواذ على الحصة المتبقية البالغة 0,02٪ في أسهم التصويت، لترتفع حصتها في الملكية إلى 100٪ من رأس مالها، وبلغ إجمالي المقابل النقدي 38,119 ألف ريال قطري بناء على الاتفاقية المؤرخة في 11 يناير 2022.

(2) في 18 يناير 2023، قرر مجلس إدارة المجموعة تصفية شركة دلالة لتقنية المعلومات ذ.م.م.، شركة تابعة ووقف أنشطتها والتخطيط لعدم الإستمرار المنظم، والتنازل عن ترخيصها وتصفية أعمال الشركة. في 26 ديسمبر 2023، وافق مجلس إدارة المجموعة على استكمال إجراءات التصفية النهائية والقيود المحاسبية المقابلة لها.

2. أساس الإعداد

بيان الإلتزام

• تم إعداد البيانات المالية الموحدة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 للمجموعة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات السارية لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وتعديلاته بالقانون رقم 8 لسنة 2021.

- **أ) أساس القياس**

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية،باستثناء قيمة الاستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

- **ب) عملة التعامل وعملة العرض**

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري، وهو العملة التعامل وعملة العرض للمجموعة، وتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف ريال قطري (ألف ريال قطري) ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

ج) أساس التوحيد

• تشتمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة على البيانات المالية للشركة المالكة وشركاتها التابعة. تعتبر الكيان، بما في ذلك الكيان المنظم، شركة تابعة للمجموعة عندما يتم تحديد أن المجموعة الأم لديها سيطرة على المجموعة. توجد السيطرة عندما تتعرض المجموعة أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع كيانات المجموعة ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المجموعة. يتم تقييم السيطرة من خلال فحص الحقوق الحالية التي تمنح المجموعة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة لكيانات المجموعة. لأغراض التوحيد، تم حذف تأثير جميع المعاملات بين الكيانات في المجموعة.

د) استخدام التقديرات والأحكام

• تم الإفصاح عن المعلومات حول المجالات الهامة للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الجوهرية المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة في إيضاح 29.

هـ) التعديلات السارية حديثًا على المعايير

• خلال السنة الحالية، أصبحت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة أدناه («المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» أو «المعايير») سارية المفعول لأول مرة للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2023:

اعتباراً من السنة التي تبدأ من 1 يناير 2023	• المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين • الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) • تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8) • الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12)

لم يكن لتطبيق المعايير أعلاه أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

و) المعايير الجديدة والمعدلة ليست فعالة بعد، ولكنها متاحة لاعتمادها مبكرًا

• معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة أدناه («المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية» أو «المعايير») المتاحة للتطبيق المبكر للسنوات المالية التي تبدأ بعد 1 يناير 2023 ليست سارية حتى فترة لاحقة، ولم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.

اعتباراً من السنة التي تبدأ من 1 يناير 2024	• تصنيف المطلوبات على انها متداولة او غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولى 1) • مطلوبات الإيجار في البيع وإعادة التأجير (تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16)
تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى / متاح للتطبيق الاختياري	• بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر والمجموعة الزميلة أو المشروع المشترك (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 «البيانات المالية» ومعيار المحاسبة الدولي 28 «الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة»).

• لا تتوقع الإدارة أن يكون لاعتماد المعايير المعدلة أعلاه تأثير كبير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في السنوات المقبلة.

- **ز) التغيرات في السياسات المحاسبية الجوهرية – معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية**

• قامت الشركة بتطبيق» الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان الممارسة 2 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)» من 1 يناير 2023. وبالرغم من أن لم ينتج عن التعديلات أي تغيرات في السياسات المحاسبية نفسها، إلا أنها قد أثرت على معلومات السياسات المحاسبية الموضحة في البيانات المالية الموحدة.

• تتطلب التعديلات الإفصاح عن السياسات المحاسبية «الجوهرية» بدلاً من «الهامة». كما قدمت التعديلات إرشادات حول تطبيق الجوهرية للإفصاح عن السياسات المحاسبية، والكيانات المساعدة لتوفير معلومات السياسات المحاسبية المفيدة، الخاصة بكل كيان والتي يحتاجها المستخدمون لفهم المعلومات الأخرى في البيانات المالية الموحدة.

• تقوم الإدارة بمراجعة السياسات المحاسبية والقيام بتحديث المعلومات الموضحة في إيضاح 4 السياسات المحاسبية الجوهرية (2022: السياسات المحاسبية الهامة) في بعض الأمثلة بما يتوافق مع التعديلات.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية

• السياسات المحاسبية الرئيسية للمجموعة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة موضحة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على السنتين المعروضتين في هذه البيانات المالية الموحدة.

الأدوات المالية

• يتم إثبات المدينون وسندات الدين مبدئياً عند نشأتها. يتم إثبات جميع الموجودات والمطلوبات المالية الاخرى مبدئيًا عندما تصبح المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

• الأصل المالي ما لم يكن موجودًا ماليًا بدون عنصر تمويل كبير أو التزام مالي، يتم قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة المضافة، فى حالة وجود بنود غير مقاسة بالقيمة العادلة فى الأرباح والخسائر، تكاليف المعاملة التي تنسب بشكل مباشر إلى الاستحواذ. يتم قياس المدينون التجاريون التي لا تحتوي على عنصر تمويلي هام مبدئيًا بسعر المعاملة.

- **الموجودات المالية: التصنيف والقياس اللاحق**

• عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على:

أ) التكلفة المطفأة – إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدهما في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛

- ✓ **يحتفظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بأصول لجمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ و**
- ✓ **تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.**

ب) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر – إذا استوفت كل من الشروط التالية ولم يتم تعيينها كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- ✓ **يحتفظ به ضمن نموذج أعمال تحقق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و**
- ✓ **تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.**

ج) القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر – جميع الأصول المالية غير المصنفة المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر كما هو موضح أعلاه.

- عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة تعيين أصل مالي بشكل غير قابل للاستيفاء بخلاف ذلك للمتطلبات الواجب قياسها بالتكلفة المطفأة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، إذا أدى ذلك إلى إزالة أو تقليل عدم تطابق المحاسبة الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

- لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة الإبلاغ الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

- قامت المجموعة بتصنيفها عند الاعتراف المبدئي المبالغ المستحقة من العملاء، المبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، الموجودات الأخرى (المبالغ المدفوعة مقدماً لمدير المحفظة والذمم المدينة الأخرى)، النقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك– أموال العملاء بالتكلفة المطفأة.

- **الموجودات المالية: نموذج الأعمال التجارية**

- تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة.

- تشمل المعلومات التي تم النظر فيها:

– السياسات والأهداف المعلنة للحافظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. وتشمل هذه ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب التدفقات النقدية التعاقدية أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

– كيف يتم تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛

– المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والأصول المالية الموجودة في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛

– كيف يتم تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و

– تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

- لا تعتبر عمليات نقل الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف المجموعة المستمر بالأصول.

- **الموجودات المالية: تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة**

- لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «الأصل» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرّف «الفائدة» على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الاخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

- عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة، تدرس المجموعة الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط.

• عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار: الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛ المصطلحات التي قد تعدل معدل القسيمة التعاقدية، بما في ذلك ميزات معدل متغير؛ الدفع المسبق وميزات التمديد. والشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة. (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).

• تتوافق ميزة الدفع المسبق مع مدفوعات رأس المال والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الفائدة والفائدة على المبلغ الأساسي المستحق، والتي قد تشمل تعويضًا إضافيًا معقولًا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة على أهميته التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب الدفع المسبق بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضًا تعويضًا إضافيًا معقولًا بالنسبة للإنهاء المبكر) يتم التعامل مع هذا المعيار بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المقدم غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

- **الموجودات المالية: القياس اللاحق والأرباح والخسائر**

✓ الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة – يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم إدراج إيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.

✓ الموجودات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج صافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي إيـرادات فوائد أو أرباح، في الربح أو الخسارة. لا تملك المجموعة مثل هذه الموجودات.

✓ أدوات الدين في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الاخرى في الدخل الشامل الاخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الاخر إلى الربح أو الخسارة. لا تملك المجموعة مثل هذه الموجودات.

✓ استثمارات حقوق الملكية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإيراد في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الاخرى في الدخل الشامل الاخر ولا يتم إعترافها بالربح أو الخسارة. تملك المجموعة مثل هذه الموجودات.

- **المطلوبات المالية: التصنيف والقياس اللاحق**

• يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي كما في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو أنه مشتق أو تم تعيينه على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي. يتم قياس المطلوبات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في

الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الاخرى لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

- **الموجودات المالية: إلغاء الاعتراف**

- يتم استبعاد الأصل المالي (أو، عند الاقتضاء، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المماثلة) في الحالات التالية:

– انتهت صلاحية حقوق تلقي التدفقات النقدية من الأصل؛ و

– قامت المجموعة بنقل حقوقها في تلقي التدفقات النقدية من الأصل أو تعهدت بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب «التمرير»؛ وإما (أ) قامت المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الأصل إلى حد كبير، أو (ب) لم تقم المجموعة بنقل أو احتفظت إلى حد كبير بجميع مخاطر ومزايا الأصل، ولكنها نقلت السيطرة على الأصل.

- تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بنقل الأصول المعترف بها في بيان المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا الأصول المنقولة. في هذه الحالات، لا يتم إلغاء الأصول المنقولة.

- يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم انتهاء أو إلغاء الالتزام. عندما يتم استبدال التزام مالي قائم بمقترض آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير، أو يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع هذا التبادل أو التعديل على أنه إلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد والفرق في القيمة الدفترية المعنية يتم إدراجه في بيان الدخل الشامل.

- **مقاصة الأدوات المالية**

- تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في بيان المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واح`د.

الانخفاض في القيمة

- **الموجودات المالية غير المشتقة**

- تعترف المجموعة بمخصصات الخسائر للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. لا تملك المجموعة أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة.

- تقيس المجموعة بدل الخسارة إما بمبلغ يساوي:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، وهي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأدوات المالية. أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا، والتي تشمل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهرا).

- أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

• يتم قياس مخصصات الخسارة للمبالغ المستحقة من العملاء، مبالغ المستحقة من شركة قطر لأيداع المركزي لأوراق المالية، والموجودات الأخرى (المبالغ المدفوعة مقدماً لمحفظة المدير والذمم المدينة الأخرى) إما بمبلغ يساوي 12 شهرًا أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة اعتمادًا على حجم الزيادات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأصول.

• يتم قياس مخصصات الخسارة على النقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك – أموال العملاء بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

• تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متخلف عن السداد عندما يكون من غير المرجح أن يدفع العميل التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، دون لجوء المجموعة إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد).

• تعتبر المجموعة أن النقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك- أموال العملاء ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاص به مكافئًا للتعريف المفهوم عالميًا لـ «درجة الاستثمار».

• يتم قياس مخصصات خسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهرًا). أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية يتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

- **قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة**

• الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

- **الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية**

• في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. الأصل المالي «ضعيف»، عندما يحدث حدث واحد أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

• الدليل على أن أحد الأصول المالية قد انخفضت قيمته الائتمانية يشمل خرق العقد مثل التخلف عن السداد.

- **عرض الإنخفاض فى الخسائر الإئتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي**

• يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

- **الشطب**

• يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. تقوم المجموعة بشكل فردي بإجراء تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول بالاسترداد. لا تتوقع المجموعة استرداداً جوهرياً من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن

الموجودات المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

- تم تقييم الموجودات المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

- يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأصول المالية ما يلي:
  - ❖ تقصير أو تأخر في السداد من قبل المدين.
  - ❖ إعادة هيكلة مبلغ مستحق لشركة بشروط لا تراها المجموعة بخلاف ذلك.
  - ❖ المؤشرات على أن المدين سيدخل في مرحلة إفلاس. أو
  - ❖ بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

- نظرت المجموعة في دليل انخفاض قيمة هذه الأصول (النقد وما في حكم النقد، النقد لدى البنوك – أموال العملاء، المبالغ المستحقة من العملاء، المبالغ المستحقة من شركة قطر لإيداع المركزي لأوراق المالية، والموجودات الأخرى (المبالغ المدفوعة مقدماً لمحفظة المدير والذمم المدينة الأخرى) في كل من الأصول الفردية والمستوى الجماعي. تم تقييم جميع الأصول الهامة بشكل فردي لتحديد انخفاض القيمة. بعد ذلك، تم تقييم الأشخاص الذين تبين أنهم ليسوا من ذوي القيمة انخفاضًا جماعيًا عن أي انخفاض في القيمة تم تكبده، ولكن لم يتم تحديده بشكل فردي. تم تقييم الأصول التي لم تكن ذات أهمية فردية بشكل جماعي لتحديد انخفاض القيمة. تم إجراء التقييم الجماعي من خلال دمج الأصول مع خصائص مخاطر مماثلة.

- عند تقييم الإنخفاض في القيمة الجماعية، استخدمت المجموعة معلومات تاريخية عن توقيت عمليات الاسترداد ومقدار الخسارة المتكبدة، وأدخلت تعديلاً إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية على هذا النحو بحيث من المرجح أن تكون الخسائر الفعلية أكبر أو أقل مما تشير إليه الاتجاهات التاريخية.

- تم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. تم الاعتراف بالخسائر في الربح أو الخسارة وتم إظهارها في حساب المخصصات. عندما اعتبرت المجموعة أنه لا توجد آفاق واقعية لاسترداد الأصل، يتم شطب المبالغ ذات العلاقة.

- إذا انخفض حجم خسارة انخفاض القيمة فيما بعد وكان النقص مرتبطًا بشكل موضوعي بحدث وقع بعد تسجيل انخفاض القيمة، فقد تم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقًا من خلال الربح أو الخسارة.

- الموجودات غير المالية

- في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية (الممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل.

- بالنسبة لاختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معًا في أصغر مجموعة من الأصول التي تولد التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر والمستقل إلى حد كبير عن التدفقات النقدية للأصول الاخرى أو وحدات توليد النقد.

- القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للعملة هي أكبر قيمة في الاستخدام وقيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. تستند القيمة المستخدمة إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

النقد وما في حكم النقد

- من أجل أغراض العرض في بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد وما في حكم النقد، النقد لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق أقل من 3 أشهر.

النقد لدى البنوك – أموال العملاء

- يتمثل هذا السلف النقدية المستلمة من العملاء التجاريين للمجموعة أو التحصيلات المستلمة من مركز قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية للمتاجرة في الأوراق المالية للعملاء.

قياس القيمة العادلة

- تقيس المجموعة الاستثمار في الأوراق المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير.

- القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

- **يعتمد قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:**
  - ✓ **في السوق الرئيسي للأصل أو المطلوب، أو**
  - ✓ **في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو المطلوب. يجب أن تكون المجموعة متاحة للوصول إلى السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة.**

- يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون وفقًا لمصلحتهم الاقتصادية.

- تستخدم المجموعة تقنيات تقييم مناسبة للظروف والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للرصد.

- يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، كما هو موضح على النحو التالي، بناءً على أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:
  - ❖ المستوى 1 – أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
  - ❖ المستوى 2 – تقنيات التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة يمكن ملاحظته بشكل مباشر أو غير مباشر.
  - ❖ المستوى 3 – تقنيات التقييم التي لا يمكن ملاحظة أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة.

• بالنسبة للموجودات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أدنى مستوى من المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل.) في نهاية كل فترة تقرير.

الاستثمارات العقارية

• العقارات الإستثمارية هي عقارات محتفظ بها أما لإكتساب دخل الإيجار، بما في ذلك تلك العقارات قيد التطوير، أو لزيادة رأس المال أو كليهما ويتم قياس الاستثمارات العقارية مبدئيًا بتكلفتها، بما في ذلك تكاليف المعاملة.

• بعد الاعتراف الأولي، يتم إدراج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة والتي تعكس حالة السوق في تاريخ التقرير. تنشأ الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية وتدرج في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي تنشأ بها.

• تحدد القيمة العادلة بناءً على إعادة التقييم الذي تم من قبل مقيم خارجي مستقل معتمد يطبق نموذج التقييم الموصى به من قبل لجنة معايير التقييم الدولية.

• يتم إلغاء الإعتراف بالعقارات الإستثمارية إما في حالة استبعادهم جميعاً أوعندما يتم سحبها نهائيًا من الاستخدام ولا يُتوقع أي فائدة اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم الإعتراف بالفرق بين صافي الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الربح أو الخسارة الموحد في فترة إلغاء الإعتراف.

• العقارات التي يتم إنشائها للإستخدام المستقبلي كعقارات إستثمارية يتم إحتسابها كعقارات إستثمارية بموجب نموذج القيمة العادلة. تعيين العقارات قيد الإنشاء كعقارات إستثمارية فقط إذا كان هناك خطط واضحة من قبل الإدارة لاستخدام العقار لاحقاً للأنشطة الإيجارية عند اكتمال التطوير، أو هناك استخدام مستقبلي غير محدد للعقارات، وبالتالي يتم الاحتفاظ بالعقار لزيادة رأس المال على المدى الطويل.

التحويلات بين فئات العقارات

• التحويلات إلى، أو من، العقارات الإستثمارية يجب أن يتم عند، وفقط عند، ما إذا كان هناك تغير في الإستخدام، الدليل من قبل:

(أ) بدء إشغال المالك، للتحويل من العقارات الاستثمارية إلى العقارات التي يشغلها المالك؛

(ب) بدأ التطوير مع رؤية للبيع، للتحويل من العقارات الإستثمارية إلى المخزون

(ج) نهاية إشغال المالك، للتحويل من العقارات التي يشغلها المالك إلى العقارات الاستثمارية؛

(د) بدأ الإيجار التشغيلي لطرف أخر، للتحويل من المخزون إلى العقارات الإستثمارية.

• عند تغير استخدام العقار من إشغال المالك إلى عقار استثماري، يتم إعادة قياس العقار للقيمة العادلة و إعادة تصنيفه كعقار استثماري. أي فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة ينشأ من إعادة القياس يتم الإعتراف به مباشرةً في حقوق الملكية كفائض إعادة تقييم.

• بالنسبة للتحويل من العقارات الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة إلى العقارات أو المخزونات التي يشغلها المالك، فإن تكلفة العقار المفترضة للمحاسبة اللاحقة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 16 «الممتلكات والآلات والمعدات» أو معيار المحاسبة الدولي 2 «المخزون» يجب أن تكون قيمتها العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام.

• بالنسبة للتحويل من المخزون إلى العقارات الإستثمارية التي سيتم إدراجها بالقيمة العادلة، لأي فرق بين القيمة العادلة للعقار في ذلك التاريخ وقيمته الدفترية السابقة يجب الإعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

الموجودات غير الملموسة

• يتم الاعتراف بالتكلفة المرتبطة بصيانة البرامج كمصروفات عند تكبدها. يتم الاعتراف بتكاليف التطوير التي تنسب مباشرة إلى تصميم واختبار منتجات البرامج الفريدة والمميزة التي تسيطر عليها المجموعة كأصول غير ملموسة عند استيفاء المعايير التالية:

- من الممكن تقنيًا إكمال البرنامج بحيث يكون متاحًا للاستخدام؛
- تعتزم الإدارة استكمال البرنامج واستخدامه أو بيعه.
- إمكانية استخدام البرنامج أو بيعه.
- يمكن توضيح كيف سيولد البرنامج منافع اقتصادية مستقبلية محتملة.
- توافر الموارد التقنية والمالية وغيرها من الموارد الكافية لإكمال التطوير واستخدام أو بيع البرامج؛ و
- يمكن قياس النفقات المنسوبة إلى البرنامج أثناء تطويره بشكل موثوق.

• تتضمن التكاليف المنسوبة مباشرة والتي تتم رسملتها كجزء من البرنامج تكاليف الموظفين وجزءًا مناسبًا من النفقات العامة ذات الصلة.

• يتم تسجيل تكاليف التطوير المرسملة كموجودات غير ملموسة ويتم إطفاءها من النقطة التي يكون فيها الأصل جاهزًا للاستخدام.

• تقوم المجموعة بإطفاء الأصول غير الملموسة (برنامج منصة تداول الوساطة والتراخيص الأخرى) ذات العمر الإنتاجي المقدر من ثلاثة إلى خمس سنوات المحدود باستخدام طريقة القسط الثابت.

الممتلكات والمعدات

• تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الإهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء البنود.

• يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي

• مكون يتم المحاسبة عنه كأصل منفصل عند استبداله. يتم تحميل كافة عمليات الإصلاح والصيانة الاخرى على حساب الربح أو الخسارة خلال فترة التقرير التي تم تكبدها فيها.

• يتم احتساب الإهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخصيص تكلفتها بالصافي من قيمها المتبقية، على مدى عمرها الإنتاجي المقدر.

	السنوات
مباني	20
تحسينات مباني مستأجرة	5
أثاث وتجهيزات	10
أجهزة كمبيوتر ومعدات	3–5
معدات مكتبية	5
سيارات	5

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا، في نهاية كل فترة تقرير.

- يتم تخفيض القيمة الدفترية الموجودات فوراً إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة القابلة لاسترداد المقدرة. يتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. يتم تضمينها في الربح أو الخسارة.

- أعمال رأسمالية قيد التنفيذ يشمل التكاليف المتكبدة لتركيب نظام الأمان. يتم تحويل هذه التكاليف إلى أجهزة الكمبيوتر والمعدات عند بدء الأنشطة التشغيلية للأصل ذي الصلة. لا يتم إهلاك الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

- تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. ويستند استحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظفين ومدة الخدمة، بشرط بإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم استحقاق التكلفة المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة التوظيف.

- تقوم المجموعة أيضًا بتخصيص مساهمتها في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة للموظفين القطريين وفقًا لقانون التقاعد، ويتم تضمين التكلفة الناتجة ضمن تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. لا يوجد على المجموعة التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات عند استحقاقها.

العقارات التجارية

- الممتلكات المقتناة للبيع في سياق الأعمال العادية، يتم الاحتفاظ بها كممتلكات للمتاجرة ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. بشكل أساسي، يشمل ذلك العقارات السكنية والأرض التي تنوي المجموعة بيعها. قد تقرر المجموعة التأجير على أساس مؤقت لزيادة إمكانية بيع العقارات بدلاً من جني دخل إيجار على أساس مستمر ولا يتم الاحتفاظ بالعقار لزيادة رأس المال. تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذه العقارات على أنها عقارات للمتاجرة وليست عقارات استثمارية حيث يستمر الاحتفاظ بها حصريًا بهدف التخلص منها لاحقًا في سياق الأعمال العادي.

- **تتضمن التكلفة المتكبدة لإيصال كل عقار إلى موقعه وحالته الحالية ما يلي:**
  - حقوق التملك الحر والإيجار للأراضي
  - المبالغ المدفوعة للمقاولين من أجل التطوير
  - تكاليف التخطيط والتصميم، وتكاليف إعداد الموقع، والرسوم المهنية للخدمات القانونية، وضرائب نقل الملكية، والنفقات العامة للتطوير والتكاليف الاخرى ذات الصلة

- صافي القيمة الممكن تحقيقها هو سعر البيع المقدر في السياق العادي للأعمال ، بناءً على أسعار السوق في تاريخ التقرير ، ناقصًا التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء البيع. يتم تكوين المخصص إذا كان صافي القيمة الممكن تحقيقها أقل من القيمة الدفترية.

- عند بيع عقار للمتاجرة، يتم الاعتراف بالقيمة الدفترية للعقار كمصروف في الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

المخصصات

• يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي للموارد لتسوية الالتزام ويمكن تقدير المبلغ بشكل موثوق. في حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، يتم تحديد احتمالية أن يكون التدفق الخارج مطلوبًا للتسوية من خلال النظر في فئة الالتزامات ككل.

• يتم الاعتراف بالمخصص، حتى لو كان احتمال حدوث تدفق خارج فيما يتعلق بأي بند مدرج في نفس فئة الالتزامات قد يكون ضئيلاً. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية لأفضل تقدير للإدارة للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير. يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كمصروفات فوائد. تتم مراجعة المخصصات سنويًا لتعكس أفضل التقديرات الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات.

المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

• يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية خلال السنة إلى عملة التعامل للمجموعة بأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى عملة التعامل بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير.

• يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية المحققة وغير المحققة في الربح أو الخسارة. ليس لدى المجموعة موجودات ومطلوبات غير نقدية بالعملات الأجنبية في نهاية فترة التقرير.

عقود الإيجار

• عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي عليه. العقد هو أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد، **تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان:**

✓ يتضمن العقد استخدام أصل محدد – قد يتم تحديد ذلك صراحةً أو ضمنيًا، ويجب أن يكون مميزًا ماديًا أو يمثل بشكل جوهري كل قدرة الأصل المميز ماديًا. إذا كان للمورد حق استبدال جوهري، فلن يتم تحديد الأصل؛

✓ للمجموعة الحق في الحصول بشكل جوهري على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام؛ و

✓ يحق للمجموعة توجيه استخدام الأصل. تتمتع المجموعة بهذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار الأكثر صلة بتغيير كيفية ولأي غرض يتم استخدام الأصل. في الحالات النادرة التي يكون فيها القرار بشأن كيفية استخدام الأصل محددًا مسبقًا ولأي غرض، يحق للمجموعة توجيه استخدام الأصل إذا كان لأي من المجموعة الحق في تشغيل الأصل؛ أو قامت المجموعة بتصميم الأصل بطريقة تحدد مسبقًا كيف ولأي غرض سيتم استخدامه.

• عند البدء أو عند إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على مكون عقد الإيجار، تخصص المجموعة المقابل في العقد لكل عنصر إيجار على أساس سعره المستقل.

• ومع ذلك، بالنسبة لاستئجار الأراضي والمباني التي تكون مستأجرًا فيها، فقد اختارت المجموعة عدم فصل المكونات غير المؤجرة والمحاسبة عن مكونات الإيجار وغير الإيجارية كعنصر إيجار واحد.

عقد إيجار قصير الأجل

- اختارت المجموعة عدم الاعتراف بحق استخدام الأصول والتزامات الإيجار حيث أن المجموعة لدىها عقود إيجار قصيرة الأجل لها مدة إيجار 12 شهرًا أو أقل. تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

رأس المال

- يتم تصنيف الأسهم العادية التي تصدرها المجموعة كحقوق ملكية.

التصنيف المتداول وغير المتداول

- تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات بناءً على التصنيف المتداول وغير المتداول.

- **ويكون الأصل متداولًا في حالة:**
  - ❖ يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية
  - ❖ أو محتفظ بها أساسًا لغرض المتاجرة؛
  - ❖ من المتوقع أن يتحقق خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير، أو
  - ❖ أو النقد وما في حكم النقد ما لم يحظر أن يتم تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات ما لمدة لا تقل عن 12 شهرا بعد فترة التقرير.

- يتم تصنيف كل الموجودات الاخرى كموجودات غير متداولة.

- وتكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:
  - يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية؛
  - أو محتفظ بها مبدئيا لأغراض المتاجرة؛
  - أو تكون مستحقة التسوية خلال 12 شهرًا بعد فترة التقرير؛
  - أو لا يوجد حق مشروط لتأخير تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن 12 شهرًا بعد فترة التقرير.

- تصنف المجموعة جميع المطلوبات الاخرى كمطلوبات غير متداولة.

الإعتراف بالإيرادات

- **الإيرادات من العقود مع العملاء**

- تقوم المجموعة بإثبات الإيراد من العقود مع العملاء استنادًا إلى نموذج مكون من خمس خطوات على النحو الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15):

– خطوة رقم 1: تحديد العقد/العقود المحررة مع العملاء: ويتم تعريف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر يُنشئ بينهما حقوق والتزامات قابلة للنفاذ، كما يحدد المعايير الخاصة بكل عقد والتي لابد من استيفائها.

– خطوة رقم 2: تحديد الوفاء بالالتزامات في العقد: الوفاء بالالتزام هو الوعد للعميل في العقد من أجل نقل البضاعة او الخدمة للعميل.

– خطوة رقم 3: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو النظير الذي تتوقع المجموعة أن تكون لها حق فيه مقابل نقل البضائع أو الخدمات المعهودة إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن الغير.

– خطوة رقم 4: تخصيص سعر المعاملة للوفاء بالالتزامات العقد: للعقود التي يوجد بها أكثر من التزام يتطلب الوفاء به، تقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام مطلوب الوفاء به بقيمة تصف النظير الذي تتوقع المجموعة أن يكون لها حق فيه مقابل إتمام الوفاء بكل الالتزامات.

– خطوة رقم 5: إثبات الإيراد عند أو (اعتبارًا من) وقت إتمام المجموعة بالتزامات تتعلق بالأداء.

- تستوفي المجموعة الالتزامات المتعلقة بالأداء، وتقوم بإثبات الإيراد بمرور الوقت، في حالة أن أحد المعايير التالية تم الاستيفاء بها:

1. يتلقى العميل بشكل متزامن ويستهلك الفوائد التي يتم تقديمها من خلال أداء المجموعة بينما تقوم المجموعة بالإداء؛
2. أو يُنشئ أداء المجموعة ويحسن من الموجودات التي يسيطر عليها العميل باعتبار أنه يتم إنشاء أو تحسيتن الموجودات؛
3. أو لا ينشأ عن أداء المجموعة أي من الموجودات ذات استخدام بديل للمجموعة، كما أن للمجموعة حق قابل للنفاذ في الدفع من أجل إتمام الوفاء حتى تاريخه.

- من أجل الوفاء بالالتزامات؛ في حالة أنه لم يتم الاستيفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم إثبات الإيراد في الوقت المحدد عند إتمام الوفاء بالالتزامات.

- عندما تستكمل المجموعة وفاء الالتزام من خلال تسليم البضائع أو الخدمات المعهودة، تُحرر المجموعة عقدًا للموجودات استنادًا لقيمة النظير المكتسب نتيجة للوفاء. وفي حالة أن النظير المستلم من العميل يزيد عن قيمة الإيراد المعترف به، فهذا يزيد من الالتزامات القانونية للعقد. يتم قياس الإيراد الناتج بالقيمة العادلة للنظير المستلم أو الذي يمكن تحصيله، مع الأخذ في الاعتبار شروط الدفع المحددة في التعاقد.

- تقوم المجموعة بتقييم ترتيبات إيراداتها مقابل معايير محددة لتحديد ما إذا كانت تعمل كمجموعة أساسية أو وكيل. خلصت المجموعة إلى أنها تعمل كمجموعة أساسية في جميع ترتيبات إيراداتها.

- إيراد عمولة الوساطة

- تتعلق عقود المجموعة مع العملاء بتقديم خدمات الوساطة التي تشكل التزام أداء واحد فقط. يتم الاعتراف بإيرادات العمولات عند إتمام عملية بيع أو شراء حقوق ملكية.

- خصومات المعاملات

- تتضمن بعض عقود خدمة الوساطة خصومات كبيرة الحجم. نظرًا لأن المجموعة تقدم خصومات على حجم المعاملات التجارية لعملائها، يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت معين.

- إيرادات توزيعات الأرباح من الإستثمارات في الأوراق المالية

- يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلامها.

- إيرادات من خدمات تكنولوجيا المعلومات

- يتم إثبات الإيراد من خدمات تكنولوجيا المعلومات عند تقديم الخدمات وإثبات الحق في تلقي الإيراد.

- الإيرادات العقارية

- يتم الاعتراف بإيرادات رسوم الوساطة العقارية عند تقديم خدمة الوساطة وعندما يثبت الحق في استلام الدخل.

- يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع العقارات التجارية عندما تنتقل السيطرة إلى المشتري وتحتفظ المجموعة بعدم المشاركة الإدارية المستمرة إلى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة على العقارات المباعة. يتم إثبات الدخل من إلغاء عقد البيع على أساس الشروط التعاقدية الأساسية.

- الإيرادات الاخرى

- يتم الأعتراف بالإيرادات عند تحصيلها.

ضريبة الدخل

- تتكون مصروفات ضريبة الدخل من الضريبة الحالية والمؤجلة المنسوبة للمساهمين غير الخليجيين للمجموعة. يتم الاعتراف به في بيان الدخل الشامل.

- الضريبة الحالية

- تتكون الضريبة الحالية من الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع أو المستحقة على الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة المنسوبة إلى المساهم غير الخليجي في المجموعة، وأي تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع أو المستحقة القبض فيما يتعلق بالسنوات السابقة. يتم احتسابها على أساس قوانين الضرائب التي تم سنها (قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2018 ولائحته التنفيذية وقانون ضريبة الدخل رقم 11 لسنة 2022) أو التي تم سنها بشكل جوهري في تاريخ التقرير في دولة قطر.

- تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المواقف المتخذة في الإقرارات الضريبية فيما يتعلق بالحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية المعمول بها للتفسير. إذا كانت اللوائح الضريبية المعمول بها خاضعة للتفسير ، فإنها تحدد مخصصًا عند الاقتضاء على أساس المبالغ المتوقع دفعها إلى السلطات الضريبية.

- إيرادات/ مصروفات الفوائد

- يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة والمقبوضات خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي (أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس خسائر الائتمان المستقبلية.

- يشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع تكاليف ورسوم المعاملات والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى حيازة أو إصدار أصل أو التزام مالي. تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد المعروضة في بيان الدخل الشامل الفوائد على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحسوبة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

• تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل، كونه أصلًا يستغرق بالضرورة فترة طويلة من الوقت ليصبح جاهزًا للاستخدام المقصود أو البيع، تتم رسملتها كجزء من تكلفة الأصل المؤهل.

- **الموجودات والمطلوبات المحتملة**

• لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية الموحدة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية محتملاً.

• لا يتم الاعتراف بالالتزامات الطارئة في البيانات المالية الموحدة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الخارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية بعيدًا.

4. نقد وما في حكم النقد

	2023	2022
نقد لدى البنوك	36,345	47,618
ودائع قصيرة الأجل (إستحقاقها أقل من 90 يومًا)	32,000	22,000
نقد بالصندوق	12	7
	68,357	**69,625**

حققت المجموعة إيرادات فوائد من الودائع بمبلغ 2,950 ألف ريال قطري (2022: 1,288 ألف ريال قطري) خلال السنة. حققت المجموعة دخل فائدة بمتوسط معدل فائدة 3,78٪ (2022 :2٪) سنويا.

5. الوساطة – إفصاح الأنشطة:

• يمثل «النقد لدى البنوك – أموال العملاء» في المبالغ النقدية المدفوعة مقدماً المستلمة من العملاء التجاريين للمجموعة أو التحصيلات المستلمة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الأوراق المالية للعملاء المتاجرين. تعترف المجموعة بالالتزام عن أرصدة الصناديق هذه والتي يتم عرضها كجزء من حساب «المبالغ المستحقة إلى العملاء». يجب تحصيل / تسوية أي أرصدة مستحقة لشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (المبالغ المستحقة من أو المستحقة إلى) في يوم العمل الثالث («ت+3»).

• تحقق المجموعة إيراد من العمولة لكل معاملة تداول تتم في البورصة وتعترف بمصروفات العمولة المتكبدة مع شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وبورصة قطر. يتم عرض صافي العمولة المكتسبة من هذه المعاملات كجزء من حساب «صافي إيرادات عمولات الوساطة».

	2023	2022
نقد لدى البنوك – أموال العملاء	204,806	352,118
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	75,157	–
مبالغ مستحقة إلى العملاء	276,235	319,750
مبالغ مستحقة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	–	16,283
صافي إيرادات عمولات الوساطة	9,370	16,049

6. مبالغ مستحقة من العملاء

مبالغ مستحقة من العملاء، بالإجمالي	10,222	14,295
يخصم: مخصص إنخفاض قيمة المبالغ المستحقة من العملاء (ا)	(3,002)	(13,953)
مبالغ مستحقة من العملاء، بالصافي	**7,220**	**342**

(1) الحركات في مخصص انخفاض قيمة المدينون:

	2023	2022
في ١ يناير	13,953	13,980
مشطوب خلال السنة	(10,926)	–
رد خلال السنة	(25)	(27)
في ٣١ ديسمبر	3,002	13,953

تم تضمين المعلومات حول تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان للمبالغ المستحقة من العملاء في إيضاح 27.

7. أوراق مالية إستثمارية

- تم عرض إستثمارات في أوراق مالية في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	2023	2022
موجودات متداولة		
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	90,724	65,291
موجودات غير متداولة		
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	3,705	5,426
إستثمارات غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	–	1,997
	3,705	7,423
	94,429	72,714

- كانت الحركة في الأوراق المالية الإستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كالتالي:

	2023	2022
في ١ يناير	72,714	105,904
إضافات خلال السنة	118,439	92,942
إستبعادات خلال السنة	(100,963)	(115,131)
صافي التغيير في القيمة العادلة:		
– القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,921	(11,473)
– القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	318	472
في ٣١ ديسمبر	**94,429**	**72,714**

- حققت المجموعة إيرادات توزيعات أرباح من الأوراق المالية الإستثمارية بمبلغ 4,291 ألف ريال قطري (2022: 4,872 ألف ريال قطري) خلال السنة.

- اعترفت المجموعة بأرباح بيع الأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ 553 ألف ريال قطري (2022: 9,850 ألف ريال قطري).

• الحركات في احتياطي القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر خلال السنة هي كالتالي:

	2023	2022
في ١ يناير	789	317
حركة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	318	702
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة للأوراق المالية الإستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند إلغاء الأعتراف	(521)	(230)
صافي التغير في القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(203)	472
في ٣١ ديسمبر	586	789

8. موجودات أخرى

	2023	2022
دفعات مقدمة للمشاريع العقارية	7,750	10,085
يخصم: مخصص انخفاض قيمة الدفعات المقدمة للمشاريع العقارية (١)	(7,750)	(7,750)
	-	2,335
مبالغ مدفوعة مقدماً إلى مدير المحفظة	2,280	24,819
مبالغ مدفوعة مقدما والسلف	1,820	4,117
ذمم مدينة أخرى	764	89
	4,864	31,360

(1) خلال سنة 2022، تم تسجيل مخصص انخفاض القيمة بمبلغ 7,750 ألف ريال قطري يتعلق بسلفة دفعت للمورد الرئيسي لمشروع المكان. تم التعاقد مع هذا المورد لبناء وتشغيل منطقة المشجعين على أرض مستأجرة لكأس العالم لكرة القدم 2022. لكن المجموعة قامت بإنهاء العقد مع المورد بسبب عدم إلتزامه ورفض المورد رد الأموال. اتخذت المجموعة إجراءات قانونية لاسترداد الدفعات المقدمة، خلال السنة، وحكمت المحكمة لصالح المجموعة وألزمت الطرف الأخر بدفع 7,763 ألف ريال قطري. في نفس الوقت، خلال السنة، قام المورد أيضاً برفع دعوى قانونية ضد المجموعة، مطالباً بتعويض للضرر الناتج من إنهاء العقد. في هذه الحالة، حكمت المحكمة لصالح المورد، وألزمت المجموعة بدفع 4,337 ريال قطري. طلبت المجموعة من المحكمة إجراء المقاصة بين مبالغ الحكمين. قامت الإدارة برصد هذا المبلغ بالكامل في البيانات المالية حتى تتم التسوية النهائية.

9. عقارات تجارية

• استحوذت المجموعة على عقارات سكنية، تعتزم بيعها في سياق الأعمال العادية. جميع العقارات التجارية مملوكة في دولة قطر. الحركة في العقارات التجارية موضحة أدناه:

	2023	2022
في ١ يناير	9,030	16,253
محول إلى عقارات إستثمارية (إيضاح ١٠)	(9,030)	(7,223)
في ٣١ ديسمبر	-	**9,030**

10. إستثمارات عقارية

- تتكون العقارات الإستثمارية من 5 عقارات سكنية مخصصة للتأجير. خلال السنة، تغيرت نية الإدارة فيما يتعلق باستخدام هذه العقارات السكنية من بيع العقارات التجارية إلى اكتساب إيرادات الإيجار، ولذلك تم إعادة تصنيفها من عقارات تجارية إلى عقارات استثمارية.

- العقارات الإستثمارية تقع في الوكير، دولة قطر.

- **تم الإعتراف بالمبلغ التالي في بيان المركز المالي:**

	2023	2022
في ١ يناير	–	–
محول من عقارات تجارية (ايضاح 9)	9,030	–
أرباح غير محققة من تغيير في القيمة العادلة للإستثمارات العقارية	2,439	–
في ٣١ ديسمبر	11,469	–
تم الإعتراف بالمبلغ التالي في بيان الدخل الشامل:		
إيرادات الإيجار	631	–
مصروفات تشغيلية مباشرة منتجة لإيرادات الإيجار	(3)	–
ربح من إستثمارات عقارية	628	–

- تُدرج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، والتي تم تحديدها بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه من قبل مثمن مستقل معتمد كما في 31 ديسمبر 2023. وهو مستقل ومعتمد، ذو مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديه خبرة في المواقع وفئة الاستثمارات العقارية التي يتم تقييمها. للوصول إلى القيم السوقية المقدرة، استخدم المقيم معرفتة بالسوق وحكمه المهني ولم يعتمد فقط على المعاملات التاريخية القابلة للمقارنة.

- تعتقد إدارة المجموعة أن الافتراضات المستخدمة في تقييم الاستثمارات العقارية المنفذة من قبل المثمن المستقل المعتمد كانت ضمن النطاق المقبول في سوق العقارات في دولة قطر. إن تقييم الاستثمارات العقارية كما أجراه المقيمون المستقل المعتمد وكما تم توضيحه سابقاً في بيان المركز المالي للمجموعة يمثل القيمة العادلة ويعكس وضع سوق العقارات في دولة قطر.

- تم تقييم الاستثمارات العقارية باستخدام نهج السوق. إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 ديسمبر 2023 هو مبلغ 11,469 ألف ريال قطري. تم تصنيف قياس القيمة العادلة لجميع الاستثمارات العقارية على أنها المستوى 2.

- **نهج السوق**

- يعتمد نهج السوق أو طريقة المقارنة المباشرة على مقارنة الأصل ذو الصلة مقابل الاصول المتطابقة أو المماثلة (أو الالتزامات) التي تتوفر عنها معلومات حول الأسعار ، مثل المقارنة مع معاملات السوق في نفس الشيء ، أو المتشابهة إلى حد كبير (أي خصائص مماثلة لها بالفعل تم بيعها في معاملات السعر المحايد أو المعروضة للبيع) ، نوع الأصل (أو الالتزام) من خلال أفق زمني مناسب. يوضح هذا النهج ما اذا كان المشترون على استعداد لدفعه تاريخيًا (والبائعين على استعداد لقبوله) مقابل أصول (أو التزامات) مماثلة في السوق المفتوح والتنافسي. بشكل عام، يستند الرأي حول القيمة إلى دليل معاملات السوق المفتوحة في العقارات المشابه مع تعديلات للمقارنة للتمييز بين الفروق بين الممتلكات ذات الصلة والمقارنة.

11. موجودات غير ملموسة

	2023	2022
التكلفة: في ١ يناير / ديسمبر	3,631	3,069
الإضافات خلال السنة	177	562
الإطفاء المتراكم:	3,808	3,631
في ١ يناير	2,316	1,676
الإهلاك خلال السنة (إيضاح 21)	769	640
في ٣١ ديسمبر	3,085	2,316
القيمة الدفترية	723	1,315

يتعلق هذا الإيضاح ببرنامج منصة تداول الوساطة وبرامج الكمبيوتر والتراخيص للمجموعة.

12. ممتلكات ومعدات:

	أراضي	مباني	تحسينات مباني مؤجرة	أثاث وتجهيزات	نظام كمبيوتر وبرامج	معدات مكتبية	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة									
في ١ يناير ٢٠٢٢	29,097	14,325	98	1,630	43,603	3,322	751	888	93,714
إضافات	-	-	-	55	410	54	-	671	1,190
محول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	334	-	-	(334)	-
شطب الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	(423)	(423)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	29,097	14,325	98	1,685	44,347	3,376	751	802	94,481
إضافات	-	-	-	1	14	1	-	325	340
محول من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	696	-	-	(696)	-
شطب الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	(46)	(46)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	29,097	14,325	98	1,686	45,057	3,377	751	385	94,776
الإهلاك المتراكم									
في ١ يناير ٢٠٢٢	-	8,065	98	1,615	42,308	3,269	751	-	56,106
إهلاك للسنة (إيضاح ٢١)	-	803	-	17	1,187	27	-	-	2,034
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	-	8,868	98	1,632	43,495	3,296	751	-	58,140
إهلاك للسنة (إيضاح ٢١)	-	803	-	13	667	35	-	-	1,518
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	9,671	98	1,645	44,162	3,331	751	-	59,658
القيمة الدفترية									
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**29,097**	**4,654**	**-**	**41**	**895**	**46**	**-**	**385**	**35,118**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**29,097**	**5,457**	**-**	**53**	**852**	**80**	**-**	**802**	**36,341**

13. مخصص القضايا القانونية

	2023	2022
في ١ يناير	26,402	9,850
مخصص خلال السنة	2,000	20,902
رد خلال السنة	(4,950)	-
مدفوع خلال السنة (٧)	(8,852)	(4,350)
في ٣١ ديسمبر	**14,600**	**26,402**

- كما في 31 ديسمبر 2023، يتضمن مخصص القضايا القانونية ما يلي:

م	المدعي	مرجع الدعوى القانونية	حكم المحكمة	المخصصات المقدمة
(١)	عميل	2019 / 2925	11,050	11,050
(٢)	هيئة قطر للأسواق المالية	2020 / 10	500	500
(٣)	هيئة قطر للأسواق المالية	2021 / 3	2,000	2,000
(٤)	هيئة قطر للأسواق المالية	2021 / 19	50	50
(٥)	هيئة قطر للأسواق المالية	2023 / 1	500	500
(٦)	هيئة قطر للأسواق المالية	2023 / 5	1,000	500
			15,100	**14,600**

1 – كانت المجموعة وطرفين آخرين قد تعرضوا لشكوى جنائية مرفوعة من قبل نيابة الأموال العامة في سنة 2019 (القضية رقم 2925/2019). وأسفر الطعن (رقم 855/2021) عن غرامة مالية بمبلغ 100 ألف ريال قطري والالتزام المشترك بدفع مبلغ 10,95 مليون ريال قطري. احتفظت المجموعة بمخصص بنسبة 100٪ لأي نتائج محتملة.

2 – في سنة 2021، فرضت لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية غرامة مالية بمبلغ 10 ملايين ريال قطري فيما يتعلق ببعض المخالفات التنظيمية (القضية رقم 10/2020). بعد ذلك، تقدمت المجموعة بإستئناف أمام لجنة التظلمات (القضية 9/2021)، وتم تخفيض الغرامة المالية إلى 500 ألف ريال قطري، وتم تكوين مخصص لها بالكامل من قبل المجموعة. وفي سنة 2022، أيدت محكمة الاستئناف الإدارية (القضية رقم 42/2022، 41، 26) العقوبة الأصلية التي فرضتها لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية بمبلغ 10 ملايين ريال قطري، والتي خصصت المجموعة 50٪ منها، بإجمالي 5 ملايين ريال قطري.

وفي 31 يناير 2024، ردت محكمة الاستئناف الإدارية على تمييز المجموعة (القضية رقم 795/2022) وأكدت إلغاء جميع الغرامات المفروضة على المجموعة. ونتيجة لهذا القرار، عكست المجموعة مخصص القضايا القانونية بمبلغ 4,5 مليون ريال قطري واحتفظت بمبلغ 500 ألف ريال قطري لتغطية العقوبة التي قررتها لجنة التظلمات (إيضاح 31).

3 – في سنة 2022، فرضت لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية غرامة قدرها 2 مليون ريال قطري بعد زيارة الفحص التي أجريت سنة 2020 (القضية رقم 3/2021). واستأنفت المجموعة على هذا القرار أولاً للجنة التظلمات (القضية رقم 21/2022)، وبعد ذلك إلى محكمة الاستئناف الإدارية (القضية رقم 312/2023)، وفي النهاية إلى محكمة التمييز (القضية رقم 1563/2023) وكونت مخصصًا بنسبة 100٪ لأي نتائج محتملة.

4 – في سنة 2023، فرضت لجنة المحاسبة التأديبية بهيئة قطر للأسواق المالية غرامة مالية قدرها 500 ألف ريال قطري بعد زيارة الفحص التي أجريت سنة 2021 (القضية رقم 19/2021). وتظلمت المجموعة على القرار (القضية رقم 6/2023) وكونت مخصصًا بنسبة 100٪ للتخفيف من أي نتائج سلبية. وبعد تقديم المجموعة للتظلم للجنة التظلمات قد تم تخفيض الغرامة المالية إلى 50 ألف ريال قطري. وبما أن لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية لم تواصل الإستئناف إلى محكمة الإستئناف الإدارية، قامت المجموعة بعكس مخصص القضايا القانونية بمبلغ 450 ألف ريال قطري، مع الإحتفاظ بمبلغ 50 ألف ريال قطري لتغطية الغرامة المالية المحددة من قبل لجنة التظلمات.

5 – خلال سنة 2023، فرضت لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية غرامة مالية بمبلغ 500 ألف ريال قطري بشأن عدم الإفصاح عن نتائج اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 نوفمبر 2022 (القضية رقم 1/2023). وقد تظلمت المجموعة على هذا القرار للجنة التظلمات (القضية رقم 18/2023) وقدمت مخصص بنسبة 100٪ لتغطية أي نتائج محتملة.

6 – في سنة 2023، فرضت اللجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية غرامة مالية بمبلغ مليون ريال قطري بسبب عدم الإفصاح عن تصفية الشركة التابعة دلالة لتقنية المعلومات ذ.م.م. استأنفت المجموعة على هذا القرار للجنة التظلمات (القضية رقم 1/2024) وكونت مخصصًا بنسبة 50٪ لتغطية أي نتائج محتملة.

7 – صدر حكم تحكيمي من لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية (القضية رقم 1/2021) بإلزام المجموعة بدفع مبلغ 8,85 مليون ريال قطري إلى العميل. في سنة 2022، قامت المجموعة بتكوين مخصص بنسبة 100٪ لتغطية أي نتائج سلبية. خلال السنة، قامت المجموعة بالوفاء بالتزاماتها عن طريق سداد المبلغ.

14. مطلوبات أخرى

	2023	2022
توزيعات أرباح مستحقة الدفع (1)	15,666	15,690
مصروفات مستحقة	2,028	2,586
مبالغ مستردة مستحقة لأصحاب العقارات (2)	153	1,639
مخصص عقد مؤثر (3)	-	500
مخصص صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية (4)	52	-
ذمم دائنة الأخرى	994	33
	18,893	**20,448**

(1) تتعلق بتوزيعات الأرباح التي تم الإعلان عنها للمساهمين بين عامي 2006 و 2011 ولكن لم تتم المطالبة بها.

(2) خلال السنة السابقة 2022، أبرمت الشركة التابعة دلالة العقارية ذ.م.م. عقودا مع العديد من مالكي العقارات وجمعت منهم رسوم التسجيل المتعلقة بمشروع «استثمر بيتك». الذي يهدف بتوفير الإقامة لجماهير كأس العالم لكرة القدم 2022 عبر بوابة الإلكترونية. ومع ذلك، لم يحقق المشروع النتائج المتوقعة حيث تم إجراء عدد قليل من الحجوزات من البوابة. ونتيجة لذلك، قررت الإدارة إلغاء المشروع وقررت رد رسوم التسجيل إلى المالكين المعنيين.

(3) يعكس هذا المخصص تقديرا للخسائر المحتملة التي سيتم تكبدها من عقد الإيجار والتي لا تستطيع المجموعة جني أي منافع اقتصادية منها بسبب إنهاء مشروع المكان. خلال السنة تم تحقيق الخسائر.

(4) وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2011 (المعدل للقانون رقم 3 لسنة 2008)، قامت المجموعة بتخصيص جزء من الربح بمبلغ 52 ألف ريال قطري ما يعادل 2,5٪ من صافي الربح الموحد للسنة لدعم الأنشطة الرياضية، الثقافية، الإجتماعية، والخيرية.

15. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	2023	2022
في ١ يناير	5,086	4,971
مكون إهلاك خلال السنة (إيضاح ٢٢)	382	1,254
رد خلال السنة	(248)	–
مدفوع خلال السنة	(48)	(1,139)
في ٣١ ديسمبر	**5,172**	**5,086**

- قامت الإدارة بتصنيف الالتزام ضمن المطلوبات غير المتداولة في بيان المركز المالي الموحد حيث أنها لا تتوقع أن تكون هناك مدفوعات كبيرة تجاه التزام تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها خلال 12 شهرًا من تاريخ التقرير. لا يتم خصم المخصص للقيمة الحالية حيث لا يتوقع أن يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود كبيرًا.

16. رأس المال

	2023		2022	
	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ
المصرح به، والمصدر والمدفوع:				
الأسهم العادية بمبلغ ١ ريال قطري لكل سهم	**190,387,200**	**190,387**	**190,387,200**	**190,387**

- رأس المال ثابت بمبلغ 190,387 ألف ريال قطري مقسم على 190,387,200 سهم متساوي بمبلغ 1 ريال قطري لكل سهم.

17. إحتياطي قانوني

- وفقًا لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 وعقد التأسيس للمجموعة، يجب تحويل مبلغ يساوي 10٪ من صافي ربح السنة إلى احتياطي قانوني كل عام إلى أن يتساوى هذا الاحتياطي. إلى 50٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الظروف المنصوص عليها في القانون أعلاه والنظام الأساسي للمجموعة. وفقًا لعقد التأسيس ومتطلبات القانون التشريعي، تقوم المجموعة بتحويل نسبة معينة من صافي أرباحها السنوية إلى الاحتياطي القانوني.

18. مصروفات عمولات الوساطة

	2023	2022
عمولات مدفوعة	5,790	9,339
مصروفات الوساطة الأخرى	794	362
	6,584	**9,701**

19. إيرادات العقارات

إيرادات الإيجار	1,063	1,006
الوساطة العقارية	39	207
إيرادات الرسوم	15	312
إيرادات من بيع العقارات التجارية	–	1,426
	1,117	**2,951**

20. إيرادات أخرى

	2023	2022
تعويضات مستلمة من عميل عن تسوية قضية قانونية	–	226
أخرى	271	104
	271	**330**

21. مصروفات عمومية وإدارية

تكلفة الموظفين (إيضاح 22)	13,776	16,589
تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	4,101	3,807
أتعاب مهنية	2,784	4,192
إهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح 12)	1,518	2,034
رسوم ،مصروفات وغرامات تنظيمية	1,261	751
إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح 11)	769	640
رسوم الضمان البنكي	476	600
إصلاحات وصيانة	348	438
إعلان	280	1,019
إيجار (1)	130	1,120
مخصص لعقد مؤثر (إيضاح 14)	–	500
أخرى	496	231
	25,939	**31,921**

(1) يتمثل هذا الحساب في عقود الإيجار قصيرة الأجل.

22. تكلفة الموظفين

رواتب ومزايا	13,394	15,335
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 15)	382	1,254
	13,776	16,589

23. الأرباح / (الخسائر) الأساسية والمخففة لكل سهم

- يتم احتساب الأرباح الأساسية للسهم الواحد بقسمة صافي الربح للسنة العائدة إلى مساهمي المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم تكن هناك أسهم مخففة محتملة قائمة في أي وقت خلال السنة، وبالتالي، فإن الأرباح المخففة للسهم تساوي الأرباح الأساسية للسهم.

	2023	**2022**
الربح / (الخسارة) العائدة إلى مساهمي المجموعة	2,101	(36,383)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالآلاف) (إيضاح ١٦)	190,387	265,404
الأرباح / (الخسائر) الأساسية والمخففة لكل سهم (بالريال القطري)	0,01	(0,14)

24. المعاملات مع الأطرف ذات العلاقة

- تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين، والمديرين وأعضاء الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي يكونوا مالكين رئيسيين فيها واعتمدت إدارة المجموعة سياسات وشروط التسعير لهذه المعاملات.

(أ) المعاملات مع الأطرف ذات العلاقة

	2023	**2022**
كبار مسؤولي الإدراة وافراد أسرهم المقربين:		
صافي إيرادات عمولات الوساطة (*)	28	125
دخل إدارة المحافظ	43	23

● (*) خلال السنة، حققت المجموعة إجمالي إيرادات صافي عمولات الوساطة بمبلغ 9,370 ألف ريال قطري (2022: 16,049 ألف ريال قطري) كما موضح في إيضاح 5، ضمن هذا المبلغ، حصلت المجموعة على صافي إيرادات عمولات الوساطة بمبلغ 28 ألف ريال قطري (2022 : 1252 ألف ريال قطري) من الأطراف ذات العلاقة.

	2023	2022
رواتب ومزايا قصيرة الأجل للموظفين	1,987	2,184
مزايا تقاعد الموظفين	125	125
بدل حضور الاجتماعات	–	244
	2,112	**2,553**

(ب) أرصدة الأطراف ذات العلاقة	2023	2022
موظفو الإدارة الرئيسية وأفراد أسرهم المقربين:		
مبالغ مستحقة إلى العملاء	**1,995**	**702**

25. الالتزامات والمطلوبات المحتملة

- **كان لدى المجموعة الالتزامات المطلوبات المحتملة التالية كما في تاريخ التقرير:**

	2023	2022
خطابات الضمان (1)	100,000	150,000
القضايا القانونية (2)	500	29,208

(1) يعكس هذا الرصيد الضمانات المالية التي تصدرها البنوك نيابة عن المجموعة إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية كجزء من عمليات الأعمال العادية، وتستحق خلال اثنا عشر شهرا من تاريخ التقرير.

(2) تتعلق بالقضايا القانونية الجارية التي لم يتم تكوين مخصص لها.

26. التحليل القطاعي

- **لأغراض الإدارة، يتم تنظيم المجموعة في أربع وحدات أعمال استراتيجية بناء على طبيعة أنشطتها، وبالتالي، لديها أربع قطاعات يجب الإبلاغ عنها وهي كما يلي:**

❖ الوساطة في الأوراق المالية – يشمل هذا القطاع الخدمات المالية المقدمة للعملاء كوسيط للأوراق المالية في بورصة قطر.

❖ العقارات – يشمل هذا القطاع توفير خدمات إدارة الممتلكات والتسويق والمبيعات لعملاء العقارات؛

❖ تكنولوجيا المعلومات - يشمل هذا القطاع إدارة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية وتطوير وبرمجة برامج تكنولوجيا المعلومات؛ و

❖ أخرى – تمثل عمليات المجموعة القابضة التي تقدم خدمات الشركات للشركات التابعة في المجموعة وتشارك أيضا في الأنشطة الاستثمارية.

● تقوم إدارة المجموعة بشكل منفصل بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية لغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع بناء على الربح أو الخسارة التشغيلية.

- يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل وحدة أعمال ربع سنوية على الأقل.

	وساطة الأسهم	العقارات	تكنولوجيا المعلومات	أخرى	الإزالة	الاجمالى
31 ديسمبر 2023						
إيرادات عمولة الوساطة، بالصافي	9,370	–	–	–	–	9,370
إيرادات العقارات	–	685	–	982	(550)	1,117
إيرادات من الإستثمارات	5,677	2,439	–	3,086	–	11,202
إيرادات أخرى	7,444	480	–	20,286	(19,859)	8,351
إيرادات القطاع	22,491	3,604	–	24,354	(20,409)	**30,040**
مصروفات القطاع	(16,694)	(3,094)	(19,287)	(9,273)	20,409	(27,939)
ربح القطاع	5,797	510	(19,287)	15,081	–	**2,101**
إهلاك واطفاء	834	51	3	1,402	–	**2,290**
موجودات القطاع	414,811	24,583	–	224,749	(162,000)	**502,143**
مطلوبات القطاع	**(293,005)**	**(213)**	**–**	**(40,523)**	**18,841**	**(314,900)**

31 ديسمبر 2022						
إيرادات عمولة الوساطة، بالصافي	16,049	–	–	323	–	16,372
إيرادات العقارات	–	3,109	–	573	(731)	2,951
إيرادات أخرى	3,685	206	–	2,003	(1,027)	4,867
إيرادات القطاع	19,734	3,315	–	2,899	(1,758)	**24,190**
مصروفات القطاع	(36,766)	(15,094)	(843)	(29,627)	21,757	(60,573)
خسائر القطاع	(17,032)	(11,779)	(843)	(26,728)	19,999	(36,383)
إهلاك واطفاء	638	257	3	1,723	–	**2,621**
موجودات القطاع	497,557	24,718	19,287	221,939	(190,656)	572,845
مطلوبات القطاع	381,867	857	–	52,743	(47,498)	**387,969**

27. المخاطر المالية وإدارة راس المال

- إدارة المخاطر المالية

- يتم تنفيذ وظيفة إدارة المخاطر داخل المجموعة فيما يتعلق بالمخاطر المالية.

- تتمثل المخاطر المالية في المخاطر التي تنتج عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المجموعة خلال فترة التقرير أو في نهايتها. وتتكون المخاطر المالية من مخاطر السوق (مخاطر العملات، مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار الفائدة)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. إن الأهداف الرئيسية لوظيفة إدارة المخاطر المالية هي وضع حدود للمخاطر؛ ومن ثم، التأكد من بقاء التعرض للمخاطر في إطار تلك الحدود.

- تتحمل الإدارة المسؤولية الكاملة عن إنشاء ومراقبة إطار عمل إدارة مخاطر المجموعة. تتم إدارة المخاطر التي تواجهها المجموعة من خلال المشاركة الوثيقة للإدارة في أنشطة المجموعة.

أ) مخاطر السوق

• تتمثل مخاطر السوق في المخاطر التي تتسبب في تغير أسعار السوق مثل أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفوائد وأسعار الأسهم والتي ستؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. وهدف إدارة مخاطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق عند مستويات مقبولة مع مضاعفة العائد. وتمتلك المجموعة عدة مؤشرات مقبولة، قائمة على القيمة المعرضة للخطر، والتي قد تكون مقبولة وتتم مراقبتها على أساس دوري.

(1) مخاطر العملات

• المجموعة غير معرضة لمخاطر صرف العملات الأجنبية الكبيرة لأنها تتعامل في المقام الأول بالريال القطري ، وهو العملة الوظيفية للمجموعة. كما أن بعض معاملات المجموعة بالدولار الأمريكي لا تحمل مخاطر العملات الأجنبية حيث أن الدولار الأمريكي مرتبط بالريال القطري.

(2) مخاطر سعر الفائدة

• مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح المجموعة نتيجة للتقلبات في قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. بما أن المجموعة ليس لدىها موجودات كبيرة تحمل فوائد، فإن الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية للمجموعة مستقلة بشكل جوهري عن التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تنشأ مخاطر أسعار الفائدة للمجموعة من الودائع قصيرة الأجل تراقب الإدارة تقلبات أسعار الفائدة على أساس مستمر وتتصرف وفقًا لذلك.

- **في تاريخ التقرير، كان ملف أسعار الفائدة للأدوات المالية التي تحمل فائدة للمجموعة هو:**

	2023	2022
أداة معدل الفائدة المتغيرة		
ودائع قصيرة الأجل (إيضاح4)	**32,000**	**22,000**

• يوضح الجدول التالي حساسية بيان الربح أو الخسارة للتغيرات المعقولة الممكنة في أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن حساسية بيان الدخل الشامل هي تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة لسنة واحدة، بناءً على معدل عائم للمطلوبات المالية المحتفظ بها في تاريخ التقرير.

- **ومن المتوقع أن يكون تأثير التخفيضات في أسعار الفائدة مساويا ومعاكسا لتأثير الزيادات الموضحة:**

	الزيادة في نقاط الأساس	التأثير على الربح
31 ديسمبر 2023	+25	80
أدوات معدل الفائدة المتغيرة	–25	(80)
31 ديسمبر 2022	+25	55
أدوات معدل الفائدة المتغيرة	–25	(55)

(3) مخاطر أسعار الأسهم

• إن استثمارات المجموعة المدرجة وغير المدرجة في الأسهم معرضة لمخاطر أسعار السوق الناشئة عن عدم اليقين بشأن القيم المستقبلية للأوراق المالية الاستثمارية. تدير المجموعة مخاطر أسعار الأسهم من خلال التنويع ووضع حدود على أدوات حقوق الملكية الفردية وإجمالية. يتم تقديم التقارير الخاصة بمحفظة الأسهم إلى الإدارة العليا للمجموعة على أساس منتظم. يقوم مجلس إدارة المجموعة بمراجعة واعتماد جميع قرارات الاستثمار في الأسهم.

• في تاريخ التقرير ، كان التعرض للاستثمارات في الأسهم بالقيمة العادلة المدرجة في بورصة قطر 94,429 ألف ريال قطري. بالنظر إلى أن التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المحتفظ بها ترتبط ارتباطًا إيجابيًا قويًا بالتغيرات في مؤشر السوق في بورصة قطر، فقد قررت المجموعة أن زيادة / (نقصان) بنسبة 10٪ في مؤشر السوق في بورصة قطر يمكن أن يكون لها تأثير يقارب ريال قطري. 9,443 ألف ريال قطري الزيادة / (النقص) في الدخل وحقوق الملكية العائدة للمجموعة.

ب) مخاطر الائتمان

• مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمجموعة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل لأداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بشكل أساسي من االمبالغ المستحقة من العملاء للمجموعة والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة، النقد لدى البنوك، المبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية وبعض الموجودات الأخرى.

- **يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة للمخاطر المساوي للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كما يلي:**

	2023	2022
نقد لدى البنوك – أموال العملاء	204,806	352,118
نقد لدى البنوك	68,345	69,618
مبالغ مستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية	75,157	–
مبالغ مستحقة من العملاء	7,220	342
موجودات أخرى	3,044	24,856
في ٣١ ديسمبر	**358,572**	**446,934**

❖ **المبالغ المستحقة من العملاء**

• يتأثر تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. ومع ذلك ، تأخذ الإدارة أيضًا في الاعتبار العوامل التي قد تؤثر على مخاطر الائتمان لقاعدة عملائها ، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المرتبطة بالصناعة والدولة التي يعمل فيها العملاء.

• تحد المجموعة من تعرضها لمخاطر الائتمان من هذه الأصول المالية من خلال تقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل قبل الدخول في العقود؛ وضع حدود بيع لكل طرف مقابل تتم مراجعتها بانتظام؛ والمراجعة الدورية لإمكانية تحصيل الذمم المدينة لتحديد أي مبالغ منخفضة القيمة.

• يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الإئتمان والخسائر الإئتمانية المتوقعة للمبالغ المستحقة من العملاء كما في 31 ديسمبر:

2023	متوسط معدل الخسارة المرجح (ا)	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة	منخفضة القيمة الإئتمانية
لم يمض استحقاقها	–	7,220	–	–
أكثر من 365 يوم	٪100	3,002	–	3,002
الإجمالي (إيضاح 6)		10,222	–	3,002

2022	متوسط معدل الخسارة المرجح (ا)	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة	منخفضة القيمة الإئتمانية
لم يمض استحقاقها	–	–	–	–
أكثر من 365 يوم	٪98	14,295	–	13,953
الإجمالي (إيضاح 6)		14,295	–	13,953

❖ **النقد وما في حكم النقد والنقد لدى البنوك- أموال العملاء**

- إن النقد وما في حكم النقد محتفظ بها لدى بنوك ذات جدارة ائتمانية وذات سمعة جيدة.

- تم قياس الإنخفاض في قيمة النقد وما في حكم النقد على أساس خسارة متوقعة لمدة 12 شهرًا ويعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. تعتبر المجموعة أن النقد وما في حكم النقد لديها مخاطر ائتمانية منخفضة بناءً على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة.

❖ **المبالغ المستحقة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية**

- تعتقد الإدارة أنه لا توجد مخاطر ائتمانية جوهرية من المبلغ المستحق من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية باعتبارها جهة حكومية.

❖ **الذمم المدينة الأخرى**

- تستخدم المجموعة مصفوفة المخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمستحقاتها من الموظفين. تعتبر مخاطر الائتمان على هذه الذمم المدينة في حدها الأدنى حيث يتم استردادها بشكل كبير على أساس شهري وبناءً على سلوك السداد التاريخي وتحليل قاعدة ائتمان العملاء وبالتالي لا يتم إثبات أي مخصص للإنخفاض في القيمة على هذه الذمم المدينة.

ج) مخاطر السيولة

- تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي تواجه المجموعة صعوبة في الوفاء بالالتزامات المالية وقت استحقاقها. ونهج المجموعة في إدارة هذه المخاطر هو التأكد بقدر الإمكان من أن لديها سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق في ظل الظروف الطبيعية أو وقت الشدة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو احتمال الإضرار بسمعة المجموعة.

✓ **التعرض لمخاطر السيولة**

- فيما يلي تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية للمطلوبات المالية في تاريخ التقرير. المبالغ إجمالية وغير مخصومة، وتشمل مدفوعات الفائدة التعاقدية وتستبعد تأثير اتفاقيات المقاصة.

- يلخص الجدول ملف استحقاق المطلوبات المالية غير المخصومة للمجموعة في 31 ديسمبر بناءً على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأرباح السوق الحالية.

2023	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة واحدة	١-٢ سنة	٢-٥ سنوات
المطلوبات المالية					
المبالغ المستحقة إلى العملاء	276,235	276,235	276,235	–	–
توزيعات الأرباح المستحقة	15,666	15,666	15,666		
مطلوبات أخرى	1,199	1,199	1,199	–	–
	293,100	**293,100**	**293,100**	**-**	**-**

2022	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	أقل من سنة واحدة	١-٢ سنة	٢-٥ سنوات
المطلوبات المالية					
المبالغ المستحقة إلى العملاء	319,750	319,750	319,750	–	–
توزيعات الأرباح المستحقة	16,283	16,283	16,283	–	–
مطلوبات أخرى	15,690	15,690	15,690	–	–
	351,723	**351,723**	**351,723**		

✓ إدارة رأس المال

• تتمثل سياسة الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية للحفاظ على المستثمر والدائن والحفاظ على التطوير المستقبلي للأعمال. تراقب الإدارة رأس المال الذي تعرفه المجموعة على أنه إجمالي حقوق الملكية المساهمين بإستثناء التغيرات التراكمية في احتياطي القيمة العادلة ويتم قياسها بالفائض البالغ 187,243 ألف ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022 : بفائض 184,876 ألف ريال قطري).

• تدير المجموعة هيكل رأس مالها وتقوم بإجراء تعديلات عليه، في ضوء التغيرات في ظروف العمل. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تعديل توزيعات الأرباح للشركاء أو زيادة رأس المال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال سنة 2023.

28. قياس القيمة العادلة

• القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام، بين أطراف مطلعة وراغبة على أساس تجاري. نظرًا لأن البيانات المالية المرفقة قد تم إعدادها وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، فإن القيمة الدفترية للأدوات المالية للمجموعة باستثناء بعض الاستثمارات المسجلة قد تختلف عن القيمة العادلة. ومع ذلك، في رأي الإدارة، لا تعتبر القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة مختلفة بشكل كبير عن قيمتها الدفترية. يقدم الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة.

- **التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:**

2023	قياس القيمة العادلة باستخدام				
	تاريخ التقييم	الإجمالى	الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة (المستوى ١)	المدخلات الجوهرية قابلة للرصد (المستوى ٢)	المدخلات الجوهرية الغير قابلة للرصد (مستوى ٣)
الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة					
إستثمارات عقارية	31 ديسمبر 23	11,469	–	11,469	–
استثمارات الأسهم المدرجة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	31 ديسمبر 23	3,705	3,705	–	–
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	31 ديسمبر 23	90,724	90,724	–	–

2022	قياس القيمة العادلة باستخدام				
	تاريخ التقييم	الإجمالى	الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة (المستوى ١)	المدخلات الجوهرية قابلة للرصد (المستوى ٢)	المدخلات الجوهرية الغير قابلة للرصد (مستوى ٣)
الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة					
استثمارات الأسهم المدرجة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	31 ديسمبر 22	65,291	65,291	–	–
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	31 ديسمبر 22	7,423	5,426	–	1,997

- يوضح الجدول التالي أساليب التقييم المستخدمة في قياس المستوى 2 والمستوى 3 من القيم العادلة للأدوات المالية في بيان المركز المالي وكذلك المدخلات الجوهرية غير القابلة للرصد المستخدمة.

✓ **أساليب التقييم والمدخلات الجوهرية غير القابلة للرصد**

- يوضح الجدول التالي أساليب التقييم المستخدمة في قياس المستوى 2 من القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2023 للموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحدة، بالإضافة إلى استخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد. تم وصف عمليات التقييم ذات الصلة في (إيضاح 10).

نوع العقارات	أسلوب التقييم	المدخلات الجوهرية الغير قابلة للرصد	العلاقة المتبادلة بين المدخلات الهامة غير القابلة للرصد وقياس القيمة العادلة
العقارات الإستثمارية – الأرض والمباني في دولة قطر	أسلوب مقارنة السوق: يتم احتساب القيم العادلة على أساس أنها مستمدة من أسعار السوق الحالية المتاحة للعقارات أو العقارات القريبة / المجاورة المعدلة لأي اختلافات مع العقارات المماثلة.	غير مطبقة	غير مطبقة

29. الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

- عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة، قامت الإدارة بعمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات.

- تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بمراجعات التقديرات بأثر مستقبلي.

- المعلومات حول المجالات الهامة التي تنطوي على درجة عالية من التقدير أو التعقيد، أو المجالات التي تنطوي فيها الافتراضات أو التقديرات على مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

❖ **الانخفاض في قيمة المدينون**

- يتطلب نموذج انخفاض الخسائر الإئتمانية المتوقعة معلومات تطلعية، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه المحركات على بعضها البعض. كما يتطلب أيضًا من الإدارة تعيين احتمالية التخلف عن الدفع لمختلف فئات المستحقات. تشكل احتمالية التقصير مدخلات رئيسية في قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتتطلب حكمًا كبيرًا؛ إنه تقدير لاحتمال التخلف عن السداد عبر أفق زمني محدد، يتضمن حسابه البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

❖ **تقييم نموذج العمل**

- يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار النموذج التجاري واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية تعويض مديري الموجودات. تراقب المجموعة الموجودات المالية

المقاسة بالتكلفة المطفأة التي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متوافقة مع هدف الأعمال التي تم الاحتفاظ بالأصل من أجلها. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للمجموعة لمعرفة ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يحتفظ بالموجودات المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسبًا وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات. لا توجد مثل هذه التغييرات المطلوبة خلال السنة.

❖ **العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة والممتلكات والمعدات**

• تحدد إدارة المجموعة الأعمار الإنتاجية المقدرة لموجوداتها غير الملموسة وممتلكاتها ومعداتها من أجل حساب الإهلاك والإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والموجودات غير الملموسة، والتآكل المادي، والتقادم الفني أو التجاري. تقوم إدارة المجموعة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مصروف الإهلاك والإطفاء المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية قد تختلف عن التقديرات السابقة.

❖ **انخفاض قيمة الموجودات غير المالية**

• تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للمجموعة (الموجودات غير الملموسة، الممتلكات والمعدات) في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن تحديد ما يمكن اعتباره ضعيفًا يتطلب حكمًا هامًا. كما في تاريخ التقرير، لم تحدد الإدارة أي دليل من التقارير الداخلية يشير إلى انخفاض قيمة أحد الأصول أو فئة الأصول.

❖ **قياس القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية**

• تحمل المجموعة عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل. تستعين المجموعة بمقيمين خارجيين مستقلين لتحديد القيمة العادلة. استخدم المقيمون أساليب تقييم معترف بها مثل طرق السوق.

❖ **التمييز بين الممتلكات والمعدات والعقارات التجارية والعقارات الاستثمارية**

• تحدد المجموعة ما إذا كان العقار مؤهلًا كعقار استثماري. عند اتخاذ حكمها، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما إذا كان العقار يولد تدفقات نقدية بشكل مستقل إلى حد كبير عن الموجودات الأخرى التي تحتفظ بها المجموعة. تولد الممتلكات والمعدات أو العقارات التي يشغلها المالك تدفقات نقدية لا تنسب فقط إلى الممتلكات ولكن أيضًا إلى الموجودات الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج أو التوريد.

• تحتفظ المجموعة ببعض العقارات التي تشتمل على جزء محتفظ به لكسب الإيجارات أو لزيادة رأس المال وجزء آخر محتفظ به للاستخدام لأغراض إدارية. لا يمكن بيع هذه الأجزاء بشكل منفصل (أو تأجيرها بشكل منفصل بموجب عقد إيجار تمويلي)، لذلك قامت المجموعة بتصنيف العقار بالكامل كممتلكات ومعدات لأنه يتم الاحتفاظ بجزء ضئيل فقط لاستخدامه في كسب الإيجارات.

❖ **الإجراءات القانونية**

• تخضع المجموعة لإجراءات قانونية حيث تخضع دائمًا النتيجة النهائية لكل شخص للعديد من أوجه الشك المتأصلة في التقاضي. تطبق الإدارة افتراضات مهمة في قياس مخاطر التعرض للمطلوبات الطارئة والمخصصات

المتعلقة بالإجراءات القانونية القائمة والمطالبات الأخرى التي لم يتم تسويتها. إن حكم الإدارة مطلوب في تقدير احتمالية نجاح المطالبة ضد المجموعة أو بلورة التزام جوهري، وفي تحديد المبلغ المحتمل للتسوية النهائية أو الالتزام. تضع المجموعة أحكامًا ضد القضايا القانونية لجميع الالتزامات الحالية بناءً على خبرتها السابقة في قضايا مماثلة والمشورة المطلوبة من المستشارين القانونيين.

❖ **مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين**

- قامت الإدارة بقياس التزام المجموعة بمزايا ما بعد انتهاء الخدمة لموظفيها بناءً على أحكام قانون العمل القطري رقم 14 لسنة 2004. لا تقوم الإدارة بإجراء تقييم اكتواري كما هو مطلوب في معيار المحاسبة الدولي رقم 19 «مزايا الموظفين» لأنها تشير التقديرات إلى أن هذا التقييم لا ينتج عنه اختلاف جوهري في مستوى المخصص. يتم احتساب المخصص من قبل الإدارة في نهاية كل سنة، ويتم تعديل أي تغيير في التزام المزايا المتوقعة في نهاية السنة في مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين في الربح أو الخسارة.

❖ **المخصصات والمطلوبات الاخرى**

- يتم الاعتراف بالمخصصات والمطلوبات الاخرى في الفترة فقط إلى الحد الذي ترى فيه الإدارة أنه من المحتمل أن يكون هناك تدفق خارجي مستقبلي للأموال ناتج عن عمليات أو أحداث سابقة ويمكن تقدير مبلغ التدفقات النقدية الخارجة بشكل موثوق. يتطلب توقيت الاعتراف وتحديد مقدار الالتزام تطبيق الحكم على الحقائق والظروف الحالية، والتي يمكن أن تكون عرضة للتغيير. بما أن التدفقات النقدية الخارجة الفعلية يمكن أن تحدث في سنوات لاحقة، تتم مراجعة المبالغ الدفترية للمخصصات والمطلوبات بانتظام وتعديلها لمراعاة الحقائق والظروف المتغيرة. قد يؤدي التغيير في تقدير المخصص أو الالتزام المعترف به إلى تحميل أو إضافة رصيد إلى الربح أو الخسارة في الفترة التي حدث فيها التغيير.

❖ **استمرارية المجموعة**

- قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وقد اقتنعت الإدارة أن المجموعة لديها موارد للاستمرار كمنشأة مستمرة في المستقبل القريب. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الإدارة أي حالات عدم تأكد مادية يمكنها أن تتسبب في شك واضح حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وبالتالي يتم إعداد البيانات المالية المستقلة على أساس مبدأ الاستمرارية.

30. معلومات المقارنة

- تم إجراء بعض التغييرات في تصنيف الحسابات، وبالتالي، على إفصاحات الملاحظات الداعمة على البيانات المالية الموحدة للسنة السابقة لتأكيد عرض البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية.

- لم يكن لإعادة التصنيف أي تأثير جوهري على الأرباح أو حقوق الملكية المعلنة مسبقًا.

بيان المركز المالي الموحد	كما ورد سابقًا في 31 ديسمبر 2022	إعادة التصنيف	كما تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2022
الموجودات غير المتداولة			
الموجودات غير الملموسة	1,106	209	1,315
الموجودات المتداولة			
الموجودات الأخرى	31,569	(209)	31,360
بيان الدخل الشامل الموحد			
إيرادات عمولة الوساطة	26,073	(323)	25,750
إيرادات إدارة المحفظة	–	323	323
بيان الربح أو الخسارة الموحد			
المصروفات العمومية والإدارية			
تكلفة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	3,859	(52)	3,807
إطفاء الموجودات غير الملموسة	588	52	640

- يتم الاحتفاظ بعرض وتصنيف البنود في البيانات المالية الموحدة من سنة إلى أخرى ما لم يوفر التغيير في العرض بما في ذلك إعادة تصنيف الأرقام المقارنة معلومات أكثر موثوقية وملاءمة لمستخدمي البيانات المالية الموحدة. لم تؤثر عمليات إعادة تصنيف الأرقام المقارنة على نتائج العمليات وحقوق الملكية المبلغ عنها سابقا.

31. الأحداث اللاحقة

- في 31 يناير 2024، أصدرت محكمة الاستئناف الإدارية حكمها (القضية رقم 26/2022) رداً على التمييز (القضية رقم 795/2022) المقدم من شركة دلالة للوساطة ضد قرار محكمة الاستئناف الإدارية (القضية رقم 42 /2022، 41، 26) والتي أكدت على قرار لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية (القضية رقم 10/2020)، بفرض غرامة مالية على شركة دلالة للوساطة بمبلغ 10 ملايين ريال قطري، ورفض قرار لجنة التظلمات (القضية رقم 9/2021)، بفرض غرامة مالية قدرها 500 ألف ريال قطري على دلالة للوساطة.

- وأكد الحكم إلغاء جميع الغرامات المفروضة على الشركة. ونتيجة لهذا القرار، قامت المجموعة بعكس مخصص القضايا القانونية بمبلغ 4,5 مليون ريال قطري (إيضاح 13).

تقرير حوكمة للسنة المالية المنتهية

في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مقدمة:

يُحدد هذا التقرير قواعد إطار الحوكمة الخاص بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة والمُشار إليها باسم «دلالة القابضة» و«الشركة» وممارسات الحوكمة الرئيسية، حيث إن دلالة القابضة تحرص على الالتزام بتطبيق قواعد وإرشادات حوكمة الشركات المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية «النظام» الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية QFMA"، لتطوير معايير حوكمة الشركات ولتحقيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة. ويعتبر ذلك من أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لدلالة القابضة. كما تسعى الشركة دائماً إلى تعزيز وتحسين مبادئ ونظام الحوكمة الخاص بها، وذلك بهدف تحقيق مصلحة كلاً من مساهميها وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين. ويتضمن نظام حوكمة دلالة القابضة الحالي المحافظة على توطيد العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا مع المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع. لضمان التعزيز والتحسين المستمر لنظام حوكمة الشركة. ومن هذا المنطلق **تؤكد دلالة القابضة الحرص الدائم على الالتزام بتنفيذ الآتي:**

- ✓ التعامل بعدالة ومساواة مع جميع المساهمين.
- ✓ تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة.
- ✓ الالتزام بأحكام القوانين واللوائح المطبقة ذات الصلة الصادرة عن السلطات المعنية.
- ✓ حظر جمع المناصب بين رئيس مجلس الإدارة والمناصب التنفيذية.

ختاماً: تم إعداد هذا التقرير وفقاً لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار جهود دلالة القابضة للامتثال له.

الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتطبيق نظام الحوكمة:

- تحرص دلالة القابضة، على تطبيق نظام الحوكمة وتعزيز ممارساتها ضمن هذا النظام بما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية، كما يحرص مجلس الإدارة على وضع أسس وقواعد ذات فعالية للرقابة، والتي تستوفي أعلى معايير الاستقلالية والشفافية وذلك حفاظاً على ثقة كل من المستثمرين في الوقت الحالي وفي المستقبل.

- ولتحقيق مبدأ الالتزام، قام مجلس الإدارة بتكليف أحد مكاتب التدقيق الخارجي بوضع آلية لمتابعة التقيّد بتطبيقات الحوكمة وتحسين مستوى الرقابة في الشركة، ويسلط هذا التقرير الضوء على العناصر الأساسية لنظام الرقابة التي تم تصميمها وتنفيذها والعمل بها للسنة المالية من 1. يناير.2023 إلى 31. ديسمبر.2023.

- علماً بأنه مازالت دلالة القابضة تواصل تقدمها في تطبيق نظام الحوكمة والالتزام به، ولكن لابد من وجود بعض العقبات التي سيتم العمل على معالجتها وتحسينها لتحقيق نظام الحوكمة بشكل كامل. فعلى سبيل المثال، فإنه سيتم مراجعة سياسة أمن تكنولوجيا المعلومات بشكل دوري، وسيتم مراجعة السياسة المحاسبية بشكل دوري أيضاً، وجاري إعداد واعتماد الدليل الارشادي القياسي لأمن المعلومات.

- **ومقارنة بالعام الماضي فأن دلالة القابضة قامت بعدد من الإجراءات لتطوير بيئة الحوكمة في الشركة منها:**
  - ✓ تشكيل لجنة مخاطر تكون مهمتها مراقبة بيئة المخاطر في الشركة وتوجيه الأنشطة وتقديم المشورة حول الضوابط اللازمة للتخفيف من اثار المخاطر.
  - ✓ تحديث سجل المخاطر بما يتلاءم مع المتغيرات التي تواجهها الشركة.
  - ✓ تم التعاقد مع بيت خبره متخصص بإعداد جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن التكنولوجي.

- وعلى مدار السنوات الماضية، قامت دلالة القابضة بالسعي لتحقيق الأفضل في تطبيق نظام الحوكمة، وستواصل جهودها لتحسين الوضع الحالي واستيفاء جميع متطلبات نظام الحوكمة وفق أفضل الممارسات المتعارف عليها محلياً ودولياً. كما تواصل دلالة القابضة تطوير ميثاق حوكمة الشركة، الذي يتم مراجعته بشكل دوري لضمان الالتزام والامتثال لنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. للاطلاع عليه، يرجى مراجعة الموقع الالكتروني للشركة

- والذي يتضمن تعريفاً لهيكل حوكمة الشركة ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة التنفيذية العليا، ويتم استخدامه كمرجع من قبل الأطراف ذات العلاقة بالشركة مثل (المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصلحة)، لفهم آلية تطبيق عمليات حوكمة الشركة.

- **كما قامت دلالة القابضة بتطوير السياسات المتعلقة بتطبيق نظام الحوكمة على النحو الآتي:**
  - ✓ سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة.
  - ✓ سياسة التداول للأشخاص المطلعين.
  - ✓ سياسة التوجيه والتدريب المستمر لأعضاء المجلس.
  - ✓ سياسة المكافآت.
  - ✓ سياسة مدونة قواعد السلوك.
  - ✓ سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
  - ✓ سياسة الإفصاح.
  - ✓ سياسة توزيع الأرباح.
  - ✓ سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
  - ✓ سياسة الترشيحات.
  - ✓ سياسة حقوق أصحاب المصلحة.
  - ✓ سياسة التدقيق الخارجي.

✓ سياسة الاتصالات المؤسسية.
✓ سياسة مكافحة الاحتيال.
✓ سياسة العقارات.
✓ سياسة إدارة المخاطر.
✓ **كما تم إضافة وتعديل عدد من السياسات في اجتماع مجلس الادارة رقم (١١) بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٦. وهي كالاتي:**
✓ ميثاق لجنة الاستثمار
✓ سياسة الاستثمار
✓ مصفوفة الصلاحيات الإدارية والمالية.

- **بالإضافة الى انه تم اعتماد خطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢٣ في الاجتماع رقم (١) للجنة التدقيق لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٧.**

- وكجزء من منهجية الشركة لاستيفاء معايير الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة خطة استراتيجية للشركة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من العام2022 وتنتهي بنهاية عام 2024.

- **وفي الختام:** تؤكد دلالة القابضة الممثلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات بشكل دوري، من خلال وضع مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وفقاً للائحة الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية. وكما هو وارد في هذا التقرير، فإن دلالة القابضة تتعهد بمواصلة تطوير الإجراءات التي تعزز من نظام الحوكمة، والاستمرار في تحديث السياسات والإجراءات الداخلية لضمان التزامها بتطبيق متطلبات الحوكمة في أنشطة العمل. كما تؤكد دلالة القابضة حرصها بالمحافظة على استقرار الشركة ونموها وكسب ثقة مساهميها وأصحاب المصلحة الاخرين.

تقييم امتثال الشركة لنظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية:

- أجرت شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (ش.م.ق.ع.) « دلالة » تقييماً لامتثالها بالنظام الأساسي وأحكام القانون والتشريعات ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية «الهيئة»، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية «النظام» والذي تم نشره في 15 مايو 2017، **وقد أظهر التقييم امتثال الشركة لهذه الأنظمة والقوانين فيما عدا البنود الموضحة أدناه :**

1. المادة (8) لم يتم رفع تقارير دورية حول الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والأنظمة لعدم وجود موظف أو وحدة إدارية مسند لها هذا الاختصاص بدلالة القابضة.
2. المادة (20) عدم تحديث سياسات وإجراءات الأمن التكنولوجي دورياً بناءً على نتائج تقييم المخاطر التقنية.

- **بالإضافة الى تقييم حالة عدم امتثال الشركة للتشريعات والتعاميم والقرارات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ومنها:**

1. عدم تحديث السياسات المتعلقة بالاستثمار منذ العام 2015.
2. لم يتم عمل تحديث لسياسات وإجراءات المالية منذ 2014.

مجلس الإدارة

- يعتبر مجلس الإدارة هو الأساس في الشركة لتحقيق كلاً من المصلحة العامة للمساهمين والشركة، وحرصاً من دلالة القابضة على تطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال، فإنه يتم اختيار جميع أعضاءها بعناية لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المجلس. وسيتم التركيز في هذا الجزء من التقرير بكل ما يخص مجلس الإدارة وأعضائه وأهم الاعمال والأحداث التي تمت في عام 2023.

تشكيل المجلس:

- طبقاً للنظام الأساسي للشركة فانه يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من (9) أعضاء، يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاث سنوات، بالتقسيم الموضح إدناه.
  - ✓ (3) أعضاء ممثلين للجهات المؤسسة للشركة.
  - ✓ (6) أعضاء يتم انتخابهم من المساهمين المترشحين.

- بشرط أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل أعضاء مستقلين، وتكون غالبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين، مع إجازة تخصيص مقعد او أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة.

- في الدورة الجديدة لمجلس الإدارة 2025–2023 اعتذرت الجهات المؤسسة للشركة عن ترشيح ممثلين عنهم، وبناءاً عليه تم اتاحة مقاعدهم للانتخابات.

- **بتاريخ** 04/04/2023 **وخلال الجمعية العمومية، تم انتخاب** (9) **أعضاء وهم كالآتي:**
  1. الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري.
  2. السيد/ ناصر حمد السليطي.
  3. سعادة الشيخ/ خالد بن سعود خالد ال ثاني.
  4. الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي.
  5. السيد/ فرهود هادي الهاجري.
  6. السيد/ علي حسين إبراهيم.
  7. السيد/سلطان إبراهيم الكواري.
  8. الدكتور/هاشم عبد الرحيم السيد.
  9. السيد/عبد الله احمد النصر.

- **وفي اجتماع رقم** (5) **لمجلس الإدارة الموافق تاريخ** 18/04/2023 **تم انتخاب كل من:**
  - ✓ السيد/ ثاني عبد الرحمن الكواري ليصبح رئيساً لمجلس الإدارة بالتزكية.
  - ✓ السيد/ ناصر حمد السليطي نائب الرئيس والعضو المنتدب بالتزكية.

- **وفي تاريخ** 04/05/2023

  تم قبول استقالة الدكتور/ هاشم عبد الرحيم السيد.

- **وفي تاريخ** 04/06/2023

  تم قبول استقالة السيد/عبد الله احمد النصر.

- وعلى ضوء ذلك فانه بالاجتماع رقم (8) لسنه 2023 تم اتخاذ قرار من مجلس الإدارة بالاستمرار بعدد (7) أعضاء.

- يوضح الجدول أدناه أعضاء مجلس الإدارة صفة العضوية ونسبة التملك بالشركة:

م	الاسم	صفة العضوية	نسبة التملك بصفة شخصية	نسبة الأسهم المملوكة للجهة الممثلة
1	السيد/ ثاني عبدالرحمن الكواري	– رئيس مجلس الإدارة – غير مستقل – ممثل عن شركة التعمير للمشاريع العقارية›	–	0,37٪
2	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري	عضو مجلس الإدارة – غير مستقل– ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة	–	5٪
3	السيد/ علي حسين عبدالله	– عضو مجلس الإدارة – غير مستقل – ممثل عن شركة اريان العقارية		0,19٪

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

1. **السيد/ثاني عبد الرحمن الكواري (رئيس مجلس الإدارة)**

✓ **حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية، جامعة ميامي الولايات المتحدة** (1998)

✓ **حاصل على درجة الماجستير في القانون الرياضي الدولي، جامعة ليدا، اسبانيا** (2021) **وخريج جامعة ليل الفرنسية بدرجة الماجستير في إدارة المشاريع والاعمال ودرجة الدكتورة بنفس التخصص ما بين العام** (2007-2010) .

✓ **يشغل السيد/ ثاني الكواري عدة مناصب وهي كالاتي/ النائب الثاني لرئيس اللجنة الأولمبية القطرية** (2017- حتى الان) **/ نائب رئيس (غرب اسيا) المجلس الأولمبي الاسيوي** (2019- حتى الان) **/ رئيس الاتحاد القطري لألعاب القوى** (2017- وحتى الان) **/ رئيس مجلس إدارة شركة دلالة القابضة وعضو في اللجنة التنفيذية وممثل عن شركة التعمير للمشاريع العقارية في شركة دلالة القابضة.**

2. **السيد/ ناصر حمد السليطي (نائب الرئيس- العضو المنتدب)**

- حاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة، من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر (1998)
- حاصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الاعمال، جامعة بليموث إنجلترا (2017)
- يشغل السيد/ حمد السليطي عدة مناصب وهي كالاتي/ مساعد مدير مكتب الأمين العام في اللجنة الأولمبية القطرية (2022– وحتى الان)، عضو لجنة المناقصات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (2021– وحتى الان)، عضو لجنة التظلمات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (2017– وحتى الان) / نائب رئيس مجلس إدارة شركة دلالة القابضة والعضو المنتدب ورئيس لجنة الترشيحات والمكافئات.

3. **السيد/ فرهود هادي الهاجري (عضو مجلس الإدارة)**

- حاصل على درجة بكالوريوس علوم من جامعة قطر عام 2000م، والماجستير في إدارة الاعمال من جامعة جدرا بالأردن عام 2019.
- استشاري ثروة حيوانية في مكتب الوكيل المساعد لشؤون الزراعة والثروة السمكية في وزارة البلدية والبيئة منذ (2019– وحتى الان)
- رئيس مركز أصدقاء البيئة– وزارة الثقافة والرياضة.
- عضو مجلس إدارة وعضو في لجنة التدقيق بشركة ودام.
- عضو الفريق الفني للبحوث العلمية في القطاع الزراعي بوزارة البلدية والبيئة.
- ورئيس لجنة التدقيق بدلالة القابضة منذ 2020 وحتى حينه، وتولى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة بالشركة اعتباراً من 27/10/2022 وحتى إعادة تشكيل المجلس في الدورة الجديدة 2025–2023.

4. **السيد/ عبد العزيز علي الحمادي (عضو مجلس إدارة)**

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة، من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر (1994).
- ماجستير في التسويق والعلاقات العامة، بريطانيا (2010).
- الدكتوراه في إدارة الاعمال (المالية الإسلامية) لبنان (2015).
- شغل السيد/ عبد العزيز الحمادي عدة مناصب ومنها الرئيس التنفيذي لشركة عمولة للوساطة العقارية ورئيس تنفيذي لشركة دلالة القابضة في الفترة ما بين 2021–2016 والمدير العام ومدير التسويق والمبيعات بشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري، ونائب رئيس لجنة شؤون الحج، بالإضافة انه مدرب معتمد في وزارة التنمية الإدارية وجامعة قطر. وحالياً عضو في مجلس إدارة شركة دلالة القابضة وعضو في لجنة التدقيق.

5. **سعادة الشيخ/خالد سعود ال ثاني**

- حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الاعمال تخصص إدارة عامة، من جامعة كارنجي ميلون (2016).
- يعمل الشيخ/خالد ال ثاني في جهاز قطر للاستثمار كـ مشارك في دائرة المؤسسات المالية منذ 2021 وحتى حينه. كما كان متدرب ومحلل مالي سابق في جهاز قطر للاستثمار.

6. **السيد/ سلطان إبراهيم الكواري**

- حاصل على درجة بكالوريوس في المحاسبة والمالية، من جامعة ليدز (2010) بريطانيا.
- حاصل على درجة الماجستير بالسياسة العامة من جامعة حمد بن خليفة (2015)، والماجستير في الدراسات الدفاعية والأمنية من كلية الشيخ جوعان بن جاسم للقيادة والاركان المشتركة.
- يشغل السيد/سلطان الكواري منصب مدير مشاريع في شركة برزان القابضة وقد شغل عدة مناصب سابقاً ومنها مدير الخدمات الاستشارية في بنك قطر للتنمية، ومحلل اول في خدمة العقود بمجموعه اعمال العمليات في شركة راس غاز.

7. **السيد/ علي حسين إبراهيم**

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة لوجستيات التجارة والنقل الدولي، من الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (2017) مصر.
- يشغل السيد/ علي إبراهيم منصب مدير العلاقات التجارية في شركة اريان العقارية.

المدة الزمنية لمجلس الإدارة:

- تمتد عضوية مجلس إدارة المجلس لمدة 3 سنوات لكل دورة، وينتهي مجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية لعام 2025.

اجتماعات مجلس الإدارة:

- وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، وقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، والنظام الأساسي للشركة، فإنه يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيس المجلس أو نائب الرئيس في حال تغيبه، وعلى رئيس المجلس أن يعقد اجتماعاً إذا طلب عضوان من أعضائه على الأقل. ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ست اجتماعات كحدٍ أدنى خلال السنة المالية الواحدة، ولا يعتبر الاجتماع مستوفٍ للشروط إذا لم يحضر نصف أعضائه، وأن يكون بتواجد رئيس المجلس أو نائب الرئيس على حدٍ سواء، ولا يجوز بأن تمر مدة 3 أشهر بدون انعقاد أي اجتماع للمجلس، ويتم الاجتماع داخل الشركة أو خارج مركزها.

- كما يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابةً أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، وفي هذه الحالة يكون للعضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد فقط.

- كما يجب أن يتم إرسال دعوة وإبلاغ جميع الأعضاء قبل موعد انعقاد الاجتماع بمدة لا تقل عن أسبوع، مرفقاً بجدول الاجتماع والنقاط التي سيتم مناقشتها. مع العلم بأنه يحق لكل عضو في مجلس الإدارة إضافة بند للمناقشة في حال أراد ذلك. بالإضافة إلى حضور اللجنة التنفيذية العليا للشركة اجتماعات مجلس الإدارة بحسب ما هو مطلوب لتقديم تقارير دورية تتعلق بمسؤولياتها ومناقشة المواضيع التي تحتاج لموافقات من قبل مجلس الإدارة.

يوضح الجدول أدناه أعضاء مجلس الإدارة صفة العضوية ونسبة التملك بالشركة:

م	اسم العضو	الاجتماع (1)	الاجتماع (2)	الاجتماع (3)	الاجتماع (4)	الاجتماع (5)	الاجتماع (6)	الاجتماع (7)	الاجتماع (8)	الاجتماع (9)	الاجتماع (10)	الاجتماع (11)
1	السيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي (رئيس مجلس الإدارة – سابقاً)	✓	✓	✓	✓							
2	السيد/ فرهود هادي الهاجري (نائب رئيس مجلس الإدارة – سابقاً)	✓	✓	✓	✓							
3	السيد/ علي حسين السادة	✓	✓	✓	✓							
4	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	✓	X	✓	✓							
5	السيد/ فيصل احمد السادة	✓	✓	✓	✓							
6	السيد/ مبارك عبد العزيز الخليفي	✓	✓	✓	✓							

م	اسم العضو	الاجتماع (1)	الاجتماع (2)	الاجتماع (3)	الاجتماع (4)	الاجتماع (5)	الاجتماع (6)	الاجتماع (7)	الاجتماع (8)	الاجتماع (9)	الاجتماع (10)	الاجتماع (11)
تم عقد اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 02/04/2023 وتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن الدورة الجديدة 2023-2025 وتم تغيير جميع الأعضاء باستثناء السيد/ فرهود الهاجري مازال مستمر في التشكيل الجديد												
1	الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري رئيس مجلس الإدارة – ممثل عن شركة تعمير للمشاريع العقارية ذ.م.م					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	السيد/ ناصر حمد السليطي نائب رئيس مجلس الإدارة– العضو المنتدب					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	سعادة الشيخ/ خالد بن سعود ال ثاني					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4	الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5	السيد/ فرهود هادي الهاجري					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	السيد/ علي حسين عبدالله					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري					✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8	الدكتور/ هاشم عبد الرحيم السيد					✓	✓	تم تقديم استقالته بتاريخ 04/05/2023				
9	السيد/ عبد الله احمد النصر					✓	✓	تم تقديم استقالته بتاريخ 04/06/2023				

- وسيلة إيضاح: ✓ حاضر X غائب

تقييمات مجلس الإدارة:

- تحرص دلالة القابضة على تفعيل وتطوير مشاركة مجلس الإدارة ونطاق فاعليته على مدار العام، وذلك عن طريق إجراء تقييم ذاتي سنوي باعتباره بند أساسي للحوكمة، التي تتيح فرصة مشاركة فعلية لأعضاء مجلس الإدارة. لذا، تتولى لجنة الترشيحات والمكآفات مسؤولية تنسيق إجراء هذا التقييم الهادف إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على استعراض أدائهم بصورة شاملة والعمل على تحسينه سنويا. كما يتيح هذا التقييم للمجموعة القدرة على قياس تنو ع تركيبة أعضاء مجلس الإدارة من حيث المشاركة وفعالية الأداء وخلفيتهم المهنية ومدى قدرتهم على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

حظر الجمع بين المناصب:

- بعد انتخاب مجلس الإدارة واختيار أعضائه، يقوم مجلس الإدارة الجديد بالاجتماع واختيار رئيس مجلس ونائب رئيس لمدة عام. وفقاً لشروط المادة رقم (7) من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية بأنه « لا يجوز لاحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيس للمجلس أو نائبا للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في

الدولة، ولا أن يكون عضوا في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية فالدولة، ولا أن يكون عضوا منتدبا للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس فالدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطا متجانساً».

- ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس أو أي منصب تنفيذي بالشركة ولا يجوز للرئيس أن يكون عضو في أي لجنة من لجان المجلس المنصوص عليها بهذا النظام.

- للسنة المالية 2023، قدم كلاً من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس اقراراً بعدم الجمع بين أيا من المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام. علماً بأن الشركة تقوم بالحصول على الإقرار سنوياً، ويقوم أمين سر المجلس بالاحتفاظ بهذه القرارات في ملفات خاصة.

مكافأة مجلس الإدارة:

- قامت دلالة القابضة بتطوير سياسات المكافآت تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة في 2019، والتي تتلخص بتحديد وتخصيص مكافآت مجلس الإدارة، وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة مثل قانون الشركات التجارية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وقامت الشركة بوضع سياسة المكافآت مجلس الإدارة وفقاً للوائح تم ذكرها مسبقاً.

- يتم الرجوع الى البيانات المالية فيما يتعلق بالبدلات التي تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2023.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة:

- يعتبر رئيس مجلس الإدارة هو ممثل الشركة لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن الإدارة بفاعلية وإنتاجية لتحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وجميع أصحاب المصالح **وتتضمن مهام ومسؤوليات الرئيس الاتي:**

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2. الموافقة على جدول أعمال الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار المسائل يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
3. تشجيع أعضاء المجلس على العمل بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
4. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
5. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على إيصال أراءهم إلى المجلس.
6. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة، بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناء بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
7. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة:

- قام مجلس الإدارة بإعداد ميثاق المجلس الذي يلخص مسؤولياته وواجباته ومهامه، كما يشمل الميثاق مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والبنود الأخرى ذات الصلة التي تتطلبها هيئة قطر للأسواق المالية، التي يتم نشرها على موقع الشركة الالكتروني، ويهدف الميثاق إلى عمل نظام حوكمة شركات للشركة أكثر شفافية وفهماً ويمكن الوصول

اليه من قبل المساهمين.

- **تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليه في الميثاق وهو كالآتي:**

1. وضع إستراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) ورقابة تنفيذ الإدارة لتلك الإستراتيجية.
2. تعيين واقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته وراتبه ومكافآته، ورقابة أداءه مقارنة بالأهداف الموضوعة.
3. التصديق على تعين واقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).
4. التأكد من تشكيل المجلس وفقا لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقا لمتطلبات التشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكونا من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمليات الترشيح لعضوية المجلس وفقا للمبادئ الإرشادية للملائمة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعلومات قبل عملية التصويت فيما يتعلق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إدارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة واجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي للشركة.
5. تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منتظم ووفقا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية..
6. تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات المفوضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.
7. وضع سياسة المكافآت وفترات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة.
8. إعداد برنامج التدريب لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند انتخابهم فإنهم سيكونون على دراية كاملة بمسؤولياتهم ولديهم الفهم السليم لطريقة إدارة الشركة.
9. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.
10. إطلاع الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.
11. تعيين اللجان التي يراها المجلس مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم.
12. الموافقة على السياسة المتعلقة بتغير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.
13. رقابة الأداء المالي للشركة.
14. رقابة النتائج المالية ونزاهة التقارير وخاصة الموافقة على الموازنات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأمد.
15. التأكد من أن نزاهة التقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة.
16. رقابة أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.

17. وضع حدود معينة لصلاحيات الإدارة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.

18. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم.

19. إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية. التأكد من التدقيق الفعال وإدارة المخاطر ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة. مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

20. التغيرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وادارة المخاطر.

21. الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها واستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.

22. رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.

23. وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمان الالتزام بها.

24. اقتراح التغيرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة.

25. القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطة تعاقب الإدارة العليا والتطوير.

26. التأكد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغرض تنفيذ الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.

27. التأكد من أن الشركة بها غطاء تأميني كافٍ للمنتجات والمطلوبات العامة ومسؤوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.

28. سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافآت.

29. إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.

30. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشمل الدعوة والاعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.

31. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.

32. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.

33. تعيين المدقق الداخلي والتأكد من استقلاليته على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد رواتب ومكافآت التدقيق الداخلي.

34. المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بغرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.

35. التنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ولجنة التدقيق.

36. التأكد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافئات والحوكمة والمدقق الخارجي اجتماع الجمعية العمومية.

37. التأكد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية. المجلس مسؤول أيضا عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة وتحديث سياسات الحوكمة والمراجعة المستمرة لها. يجب على المجلس مراجعة وتحديث

بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من التزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضا.

38. مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأنها تفي بحاجات الشركة.

39. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها.

40. يكون للمجلس حق الوصول الكامل والفوري للمعلومات والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس ولجانه بكافة المستندات والمعلومات التي يطلبونها.

41. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذو العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.

42. يقوم مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع برامج التوعية لنشر ثقافة الرقابة الذاتية والالتزام بالقوانين والتشريعات واللوائح ذات الصلة والمنظمة لعمل الشركة.

المتحدث الرسمي :

- استناداً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتعيين شخص مفوض كمتحدث رسمي باسم الشركة:
- السيد/ محمد الصادي – مدير العمليات

أمين سر مجلس الإدارة:

- قام مجلس الإدارة بتعيين السيد/ اسلام صابر ياسين كأمين سر المجلس. السيد/ اسلام ياسين حاصل على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية (جمهورية مصر العربية) دفعة عام 2006. كما هو حالياً يشغل منصب مساعد مدير الإدارة القانونية بشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة وهو يعمل بالشركة اعتبارا من 2010 ولديه خبرة نحو 13 سنة لدى شركة مساهمة.

- **يقوم أمين سر المجلس بمساعدة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:**
  - ✓ تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين فيها ما دار بالاجتماع ويثبت بها اعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس.
  - ✓ تقييد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.
  - ✓ تقييد الاجتماعات التي يعقدها المجلس في السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة ومرتبة وفقاً لتاريخ انعقادها موضحًا فيها الأعضاء الحاضرين والغائبين والقرارات التي أتخذها المجلس في الاجتماعات، والاعتراضات إن وجدت.
  - ✓ حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته وتقاريره وكافة سجلات ومراسلات المجلس ومكاتباته في سجلات ورقية إلكترونية.
  - ✓ إرسال الدعوة لأعضاء المجلس والمشاركين – إن وجدوا – مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل واستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال وإثبات تاريخ تقديمها.
  - ✓ التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس وبين الأعضاء فيما بينهم وبين المجلس والجهات المعنية وأصحاب المصالح بما فيهم المساهمين والإدارة والموظفين.
  - ✓ تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات الشركة، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.
  - ✓ حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقًا للقانون وأحكام هذا النظام.

لجان مجلس الادارة:

- يجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله حق تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

- **موضح ادناه اللجان التي تم تأسيسها من قبل مجلس الإدارة وهي كالاتي:**

أولاً: لجنة التدقيق

ثانياً: لجنة الترشيحات والمكافآت

ثالثاً: اللجنة التنفيذية

- على الرغم من أن مجلس الإدارة قام بتفويض بعض من صلاحياته إلى اللجان المذكورة أعلاه، إلا أنه تظل المسؤولية النهائية للشركة على المجلس وإن شكل لجانا أو فوض جهات أو أشخاصا أخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة. علماً بأن مسؤوليات كل لجنة محددة وموثقة في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل المجلس. بالإضافة إلى أن المجلس يقوم على أساس دوري بإجراء تقييم أداء لإنجازات اللجان لضمان أن أعضاء اللجان لديهم أدوار واضحة ومفهومة من قبل كل عضو. وفقاً للمادة (19) من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، يتعين على كل لجنة تقديم تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن أعمالها وتوصياتها.

أولاً: لجنة التدقيق:

تعتبر لجنة التدقيق اللجنة المساعدة للمجلس في استيفاء الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بكل من:

1. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.
2. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).
3. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.
4. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.
5. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.
6. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.
7. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.
8. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
9. الاهتمام باي موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
10. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
11. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
12. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.

13. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
14. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم.
15. حضور الجمعية العمومية.
16. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، **مع التركيز بشكل خاص على الآتي:**

- ✓ أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية.
- ✓ المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
- ✓ التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات.
- ✓ استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل.
- ✓ الالتزام بالمعايير المحاسبية –معايير التقارير المالية الدولية.
- ✓ الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
- ✓ الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

17. النظر في المسائل المهمة وغير العادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
18. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقًا للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية.
19. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال التدقيق السنوية ونصف السنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقًا للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
20. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
21. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:

- ✓ أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.
- ✓ يجب أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استنادًا إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
- ✓ متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.

22. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأي استيضاح مهم يطلبه المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.
23. تقييم أداء المدقق الخارجي.
24. التشاور – على حساب شركة دلالة –مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
25. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.
26. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.
27. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.
28. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل – **على وجه الخصوص الآتي:**

- ✓ مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
- ✓ تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
- ✓ تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم

إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.

- ✓ إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).
- ✓ التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.
- ✓ التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
- ✓ كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.

29. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، **وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعنى بالمهام الآتية:**

- ✓ مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
- ✓ عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
- ✓ أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريرًا إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
- ✓ أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
- ✓ أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
- ✓ أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.

أعضاء لجنة التدقيق:

• تتكون لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء يراسهم عضو مستقل، ويتمتع غالبية الأعضاء بالخبرة الواسعة بالشؤون المالية، مرفق ادناه أعضاء لجنة التدقيق كما هي في 31. ديسمبر.2023:

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ فرهود هادي الهاجري	رئيس اللجنة
2	الدكتور / عبد العزيز الحمادي	عضو اللجنة
3	السيد/ سلطان الكواري	عضو اللجنة

عقدت لجنة التدقيق (8) اجتماعات خلال السنة المالية 2023 مرفق أدناه جدول حضور الأعضاء.

م	اسم العضو	المنصب	الاجتماع (1)	الاجتماع (2)	الاجتماع (3)	الاجتماع (4)	الاجتماع (5)	الاجتماع (6)	الاجتماع (7)	الاجتماع (8)
1	السيد/ فرهود هادي الهاجري	رئيس اللجنة عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	الدكتور/ عبدالعزيز الحمادي	عضو اللجنة						✓	✓	✓
3	السيد/ سلطان الكواري	عضو اللجنة						✓	✓	✓

م	اسم العضو	المنصب	الاجتماع (1)	الاجتماع (2)	الاجتماع (3)	الاجتماع (4)	الاجتماع (5)	الاجتماع (6)	الاجتماع (7)	الاجتماع (8)
4	السيد/ عبدالله النصر	عضو اللجنة				✓	✓			
5	الدكتور/ هاشم السيد	عضو اللجنة				✓	✓			
6	السيد/ محمد أبو شيخة	عضو اللجنة	✓	✓	✓			✓	✓	✓
7	السيد/ فيصل السادة	عضو اللجنة	✓	✓	✓			✓	✓	✓

التغيرات التي طرأت على لجنة التدقيق لعام 2023:

- أعضاء لجنة التدقيق في بداية عام 2023 السيد / فرهود الهاجري، السيد / فيصل السادة، السيد / محمد أبو شيخة
- تم إعادة تشكيل أعضاء اللجنة في تاريخ 18/04/2023 وتعيين الأعضاء على النحو التالي الدكتور / هاشم عبد الرحيم يوسف السيد، السيد / عبد الله أحمد النصر، السيد / فرهود الهاجري كما تم إعادة تشكيل أعضاء اللجنة في تاريخ 15/06/2023 وتعيين الأعضاء على النحو التالي السيد / فرهود هادي الهاجري، الدكتور / عبد العزيز على الحمادي، السيد / سلطان ابراهيم الكواري– ممثل محفظة استثمارات القوات المسلحة القطرية.

قرارات وتوصيات لجنة التدقيق للسنة المالية 2023:

- ✓ التوصية باختيار مكتب مازارار لتقديم خدمات التدقيق على القوائم المالية للسنة المنتهية في عام 2023.
- ✓ رفع ملاحظات مراقب الحسابات الناتجة عن تقييم الرقابة الداخلية على القوائم المالية ICOFR الى الرئيس التنفيذي للقيام بوضع الإجراءات التصحيحية والتواريخ المستهدفة لغلق جميع هذه الملاحظات.
- ✓ التوصية بتشكيل لجنة لتقييم الشركة من الجوانب الموضحة ادناه:
- ✓ الجانب الإداري/ معرفة الهيكل التنظيمي والتسكين الوظيفي والإجراءات والسياسات واللوائح المرتبطة بالجوانب الإدارية واعتماد ذلك من خلال تحديد سلم الرواتب والصلاحيات والمسؤوليات.
- ✓ الجانب القانوني/ من خلال دراسة جميع الاتفاقيات والتعاقدات بين جميع الأطراف سواء داخلية او الخارجية.
- ✓ الجانب التشغيلي/ معرفة وتحديد نشاط الشركة وأهدافها وممارستها والقائمين عليها وتحديد إجراءات النشاط واعتماد موازنة النشاط لمعرفة تكلفة النشاط والايراد المحقق من النشاط لتحديد هدف ممارسة الشركة عملها.
- ✓ الجانب المالي/ دراسة وتحليل جميع حسابات الشركة بدء من اعداد القيود ثم ترصيدها وترحيلها واعداد ميزان المراجعة واعداد القوائم المالية ومعرفة أوضاعها لتحديد سلامة القيود والتبويب ودراسة ومراجعة السياسة المالية للشركة.
- ✓ إعادة دراسة وضع لجان مجلس الإدارة الثلاثة وتحديد ممارسة مهامهم ونطاق العمل والادوار التي يجب ان يقوموا بها لخدمة الشركة وتعزيز مكانتها في السوق.

- ✓ التوصية بدراسة موضوع الحوكمة والامتثال والشفافية لتعزيز مكانة الشركة ورفض أي انحرافات او مخالفات وتصحيح ما هو موجود لاتباع جميع المتطلبات الأساسية للحوكمة والامتثال.
- ✓ تشكيل لجنة مخاطر يتم اختيار أعضائها من قبل الرئيس التنفيذي (العضو المنتدب) بالإضافة الى وضع ضوابط وإجراءات عملها.
- ✓ مراجعة الإجراءات التصحيحية التي تم وضعها بواسطة مدير تقنية المعلومات وتعديل تواريخ المستهدف لغلق جميع الملاحظات ذات المخاطر العليا.
- ✓ الحصول على شهادة تقييم عقار من أكثر من مثمن عقاري معتمد داخل دولة قطر، وذلك لتقدير القيمة السوقية الخاصة بالعقارات ومعاينتها على ارض الواقع.

ثانياً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

• وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية تم دمج لجان الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة وفقاً لنظام الحوكمة. تعتبر لجنة الترشيحات والمكافآت هي اللجنة المسؤولة بشكل مبدئي عن ضمان أن الترشيحات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وتتسم بالشفافية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، والنظام الأساسي للشركة واللوائح المطبقة.

- **تتكون لجنة الترشيحات والمكافات من (3) أعضاء تم إعادة تشكيلهم بتاريخ** 18/04/2023:

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ ناصر حمد السليطي	رئيس اللجنة نائب رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب
2	السيد/ علي حسين عبدالله	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة

تتلخص مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت فيما يلي:

1. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الشخص المناسب من بين المرشحين لعضوية المجلس.
2. ترشيح الأعضاء بما يتناسب مع متطلبات عضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
3. إعداد وتقديم خطة تعاقب الإدارة وبرنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد وكذلك عملية التدريب وخطة عمل أعضاء مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات السنوي الى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.
4. ترشيح الاعضاء بما يتناسب مع متطلبات الوظائف للإدارة التنفيذية العليا.
5. تلقي طلبات الترشح لعضوية المجلس.
6. رفع قائمة المرشحين إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن، مع ارفاق وارسال نسخة منها إلى الهيئة.

7. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محدداً نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.
8. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا، بما فيها طريقة تحديد مكآفات رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس 5٪ من الربح الصافي للشركة بعد خصم الاحتياطي والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.
9. تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالشركة ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.
10. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي للشركة واعتماده في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

التغيرات التي طرأت على لجنة الترشيحات والمكافآت للعام 2023:

01/01/2023 – وحتى تاريخ 18/04/2023

م	اسم العضو	المنصب
1	السيدة/ دانية حسن الخال	رئيس اللجنة – ممثل عن جهاز قطر للاستثمار
2	السيد/ محمد سامي أبو شيخة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد/ فيصل احمد السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة

في اجتماع مجلس الإدارة رقم (5) بتاريخ 18/04/2023 تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافات كما هو موضح ادناه في الجدول.

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ ناصر حمد السليطي	رئيس اللجنة – نائب رئيس مجلس الإدارة – العضو المنتدب
2	السيد/ علي حسين عبدالله	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة – ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة

عقدت لجنة الترشيحات والمكافات والحوكمة (5) اجتماعات خلال السنة المالية 2023 موضح ادناه جدول حضور الأعضاء

م	اسم العضو	الاجتماع رقم (1)	الاجتماع رقم (2)	الاجتماع رقم (3)	الاجتماع رقم (4)	الاجتماع رقم (5)
1	السيدة/ دانية حسن الخال	✓	✓	✓	☒	☒
2	السيد/ سامي أبو شيخة	✓	✓	✓	☒	☒
3	السيد/ فيصل احمد السادة	✓	✓	✓	☒	☒
تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافات						

م	اسم العضو	الاجتماع رقم (1)	الاجتماع رقم (2)	الاجتماع رقم (3)	الاجتماع رقم (4)	الاجتماع رقم (5)
1	السيد/ ناصر حمد السليطي				✓	✓
2	السيد/ علي حسين عبدالله				✓	✓
3	السيد/ سلطان إبراهيم الكواري				✓	✓

وسيلة إيضاح: ✓ حاضر X غائب ⊠ إنتهاء العضوية

التغيرات التي طرأت على لجنة الترشيحات والمكافآت للعام 2023:

- ✓ اعتمدت لجنة الترشيحات والمكافات قائمة أسماء المرشحين لانتخابات مجلس الإدارة 2023–2025 لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة وتم رفعها الى هيئة قطر للأسواق المالية.
- ✓ اوصت اللجنة بالأجماع على اعتماد سياسة التقييم الذاتي المعدلة لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- ✓ اوصت اللجنة بعرض التقرير النهائي لتحليل أداء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للعام 2022. على المجلس
- ✓ اوصت اللجنة مجلس الإدارة بتوجيه كتاب انذار للرئيس التنفيذي (السابق) متضمناً بنتائج التحليل الشامل للأداء وتوصيات لجنة الترشيحات بهذا الخصوص.
- ✓ اوصت اللجنة مجلس الإدارة برفع مقترح تعديل مصفوفة الصلاحيات المقدم من الرئيس التنفيذي الى حين الانتهاء من الموازنة العامة للعام 2023 والخطة الاستراتيجية والهيكل التنظيمي وتنفيذ قرار المجلس السابق بضرورة تسكين الوظائف القيادية.
- ✓ اوصت اللجنة بتخفيض المصاريف الإدارية للرواتب الشهرية لشركة دلالة العقارية.
- ✓ اوصت اللجنة بضرورة شغل المناصب القيادية في الوحدات الإدارية الهامة في الشركة.

ثالثاً: اللجنة التنفيذية:

- **تتشكل اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية (2) من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل، موضح ادناه مسؤولية اللجنة التنفيذية وواجباتها:**

1. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
2. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
3. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.
4. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
5. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
6. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بمحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
7. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
8. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
9. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي
10. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
11. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.

12. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
13. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
14. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبيهما.

أعضاء اللجنة التنفيذية:

- تتكون اللجنة التنفيذية من (3) أعضاء رئيس اللجنة وعضوان من أعضاء المجلس.
- **وقد تم تشكيل اللجنة عدة مرات في السنة المالية** 2022 **وهي على النحو الاتي:**
  - منذ تاريخ 01/01/2023 وحتى تاريخ 18/04/2023

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي	رئيس اللجنة – ممثل عن محفظة استثمارات القوات المسلحة
2	السيد/ مبارك عبدالعزيز الخليفي	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	السيد/ علي حسين السادة	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة

- في اجتماع مجلس الإدارة رقم (5) بتاريخ 18/04/2023 تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية كما هو موضح ادناه في الجدول رقم (2).
  - منذ تاريخ 18/04/2023 وحتى تاريخ 31/12/2023

م	اسم العضو	المنصب
1	الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري	رئيس اللجنة – رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/ خالد بن سعود ال ثاني	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة
3	الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي	عضو اللجنة – عضو مجلس الإدارة

اجتماعات اللجنة التنفيذية:

- عقدت اللجنة التنفيذية (5) اجتماعات خلال السنة المالية 2023 وفق الجدول التالي الموضح لحضور أعضاء المجلس:

م	اسم العضو	الاجتماع رقم (1)	الاجتماع رقم (2)	الاجتماع رقم (3)	الاجتماع رقم (4)	الاجتماع رقم (5)
1	السيد/ يوسف عبد الرحمن الخليفي	✓	✓	☒	☒	☒
2	السيد/ مبارك عبد العزيز الخليفي	✓	✓	☒	☒	☒
3	السيد/ علي حسين السادة	✓	✓	☒	☒	☒

م	اسم العضو	الاجتماع رقم (1)	الاجتماع رقم (2)	الاجتماع رقم (3)	الاجتماع رقم (4)	الاجتماع رقم (5)
تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافات						
1	الدكتور/ ثاني عبد الرحمن الكواري			✓	✓	✓
2	السيد/ خالد بن سعود ال ثاني			✓	✓	✓
3	الدكتور/ عبد العزيز علي الحمادي			✓	✓	✓

- وسيلة إيضاح: ✓ حاضر X غائب ⊠ إنتهاء العضوية ⊘ تم استبداله بطلب من الجهة التابع لها

قرارات وتوصيات اللجنة التنفيذية للسنة المالية 2023:

✓ راجعت اللجنة الموازنة المقترحة لعام 2024 لشركة دلالة القابضة واوصت برفعها لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.

✓ راجعت اللجنة جدول الصلاحيات، واوصت برفع التوصية لمجلس الإدارة للاعتماد.

✓ راجعت اللجنة الهيكل التنظيمي المقترح لشركة دلالة القابضة والشركات التابعة واوصت برفعه لمجلس الإدارة للاعتماد.

✓ اعتمدت اللجنة التنفيذية بالإجماع على قرار إعادة تشكيل لجنة المناقصات المؤرخ 06/08/2023.

✓ راجعت اللجنة على جدول المخولون بالتوقيع لدى البنوك، واوصت برفعه لمجلس الإدارة للمناقشة والاعتماد.

✓ وافقت اللجنة التنفيذية بالإجماع على توصية لجنة الاستثمار بخصوص مراجعة محفظة الاستثمار في الأسهم القطرية.

✓ وافقت اللجنة التنفيذية بالإجماع على الحساب الختامي لشركة دلالة لتقنية المعلومات، واوصت باستكمال إجراءات تصفية وشطب السجل التجاري لدى الجهات المختصة، وقيود التصفية في الدفاتر الحسابية لشركة دلالة لتقنية المعلومات.

الإدارة التنفيذية العليا:

- تعتبر الإدارة التنفيذية العليا هي المسؤولة عن دعم ومساعدة الرئيس التنفيذي في سريان العمليات العامة والاعمال المالية لشركة دلالة القابضة وفقاً للسلطة المفوضة لمجلس الإدارة. علماً بانه لا يمتلك أي موظف رئيسي فالإدارة أسهم بالشركة وكما قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة بوضع سياسة محددة لمكافآت الإدارة التنفيذية وتم اعتمادها في شهر فبراير 2019

- توضح هذه السياسة الآلية المتبعة بحيث تكون المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بالمجهود والأداء على مستوى الإدارة والموظفين. من خلال تحقيق الأهداف والأغراض الموكلة وفقاً للربحية، تقييم المخاطر والأداء العام للشركة.

- تتشكل الإدارة التنفيذية العليا على النحو التالي:

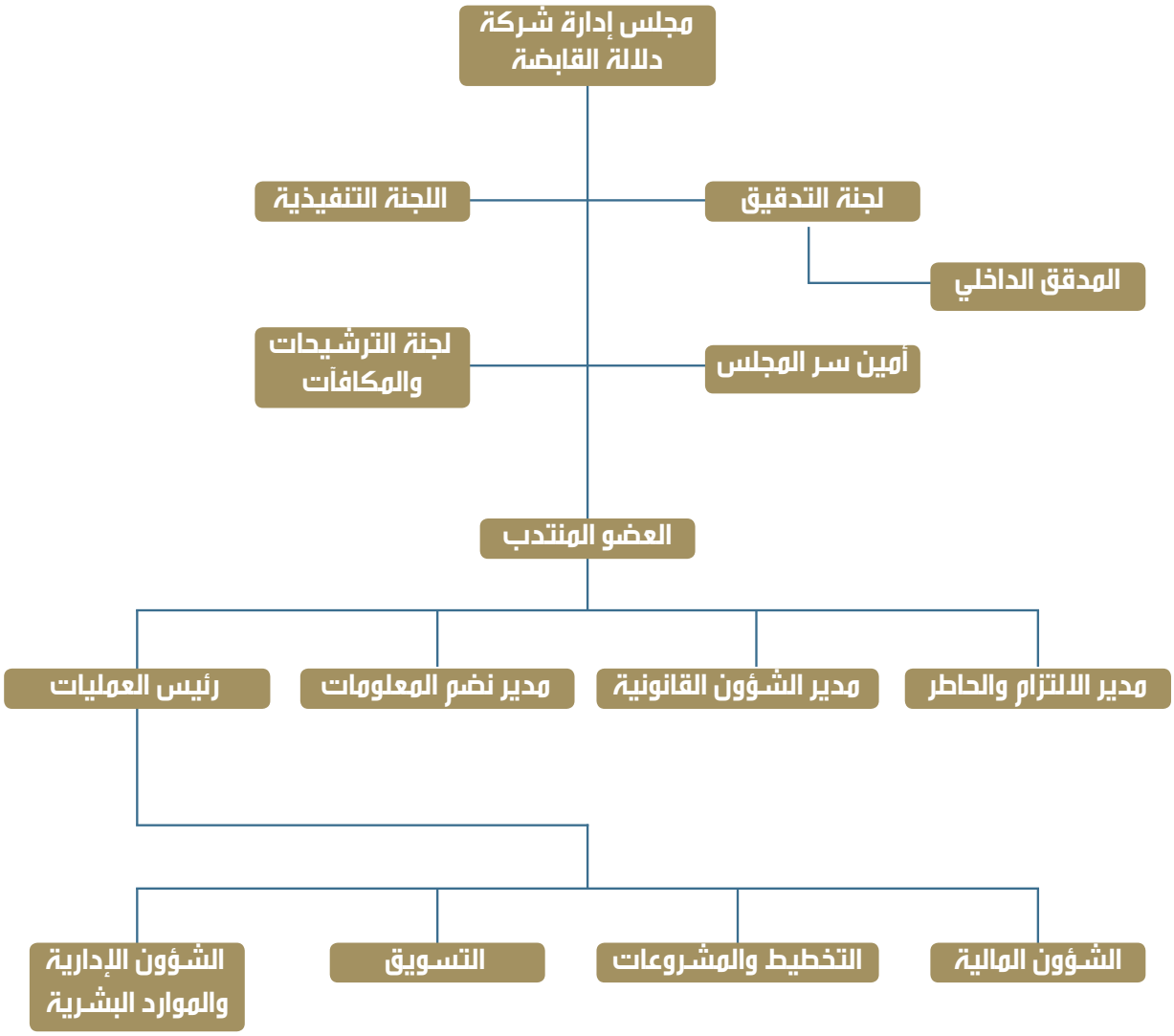

الملف التعريفي لموظفين الرئيسين للإدارة التنفيذية العليا:

السيدة /موزة محمد السليطي- الرئيس التنفيذي لشركة دلالة (سابقاً)

- تولت منصب الرئيس التنفيذي بشركة دلالة القابضة منذ تاريخ 14/08/ 2022. وحتى تاريخ 23/07/2023حاصلة على درجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد والإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر، ودرجة الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة. كانت تشغل منصب مدير إدارة التخطيط والجودة/مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة في الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية منذ العام 2009م وحتى م2022. وقد سبق وعملت في ديوان المحاسبة منذ العام 1993م إلى عام 2009م. وقد شاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية والاستثمارية في دولة قطر.

- وشغلت منصب عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق في شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة حتى اكتوبر 2021.

السيد/ ناصر حمد السليطي – العضو المنتدب

- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة، من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر (1998) حاصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الاعمال، جامعة بليموث إنجلترا (2017)

- يشغل السيد/ حمد السليطي عدة مناصب وهي كالاتي/ مساعد مدير مكتب الأمين العام في اللجنة الأولمبية القطرية (2022– وحتى الان)، عضو لجنة المناقصات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (2021– وحتى الان)، عضو لجنة التظلمات باللجنة الأولمبية القطرية منذ (2017– وحتى الان) / نائب رئيس مجلس إدارة شركة دلالة القابضة والعضو المنتدب ورئيس لجنة الترشيحات والمكافئات.

السيد/ حمزة الكلاف – مدير التدقيق الداخلي

- تولى منصب مدير التدقيق الداخلي لشركة دلالة القابضة منذ 2012.

- حاصل على بكالوريوس التجارة (شعبة محاسبة) في عام 1999 جامعة المنوفية مصر. عمل بمكتب تدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الالتحاق بشركة دلالة القابضة بوظيفة مدقق أول.

السيد/ محمد الصادي- رئيس العمليات

- يعمل في الشركة منذ 2005 وشغل عدة مناصب فيها. حاصل على ليسانس الآداب تخصص اعلام من جامعة الزقازيق في مصر، وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الاعمال (تخصص تخطيط استراتيجي) من الجامعة الامريكية في القاهرة. كما لديه خبرة سابقة في عدة وظائف ومنها مترجم اول في الشركة القطرية الدولية للتجارة وعمل كـ صحفي اول في وكالة انباء الشرق الأوسط.

السيد /محمد سهيل – مدير إدارة الشؤون المالية

- قائم بإعمال المدير المالي ويعمل بالشركة منذ 2008، حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة مومباي (الهند)، وعلى شهادة الماجستير في إدارة الاعمال المالية من جامعة انامالاي (الهند). كما لديه الخبرة في مجال الحسابات والمالية في كل من الهند وقطر.

السيد/ طارق عوض الكريم - مدير الشؤون القانونية

- مدير الشؤون القانونية بشركة دلالة القابضة، وعُين بالشركة منذ 2008. حاصل على بكالوريوس القانون جامعة الزقازيق – مصر 1989، ودبلوم تنفيذي في الالتزام والجرائم المالية من جامعة ريدنغ – بريطانيا 2015. عمل بالمحاماة في السودان وقطر، ومستشاراً بوزارة العدل بالسودان، ووكيل نيابة بديوان النائب العام بالسودان، ومحققاً جنائياً بوزارة الداخلية بقطر.

السيد/ منصور الملا – مدير الشؤون الإدارية بالإنابة

- يعمل بالشركة منذ يونيو 2022 وحتى تاريخ 1/10/2023، حاصل على بكالوريوس في إدارة الاعمال والمالية من جامعة القاهرة، ولديه دبلوم في التسويق والإدارة، ولديه خبرة في البنوك حيث شغل العديد من المناصب في بنك قطر الوطني، وبنك قطر الإسلامي، والبنك التجاري، وشركة قابكو للبتروكيماويات، والاتحاد القطري للرياضيات البحرية.

السيد/ فراس غسان – مدير إدارة نظم المعلومات

- مدير نظم المعلومات للشركة منذ يناير 2020 ويعمل بالشركة منذ عام 2005. وحاصل على بكالوريوس في علوم الحاسب الالي من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية، حاصل على العديد من الشهادات في مجال تقنية المعلومات.

السيدة/ رهام عصام - مكلف بأعمال الموارد البشرية

- تعمل منذ العام 2008 في إدارة الموارد البشرية، حاصلة على دبلوم هندسة اتصالات، كلية العلوم الهندسية – السودان 2008، تم تكليفها في قسم الموارد البشرية منذ 3/09/2023.

السيدة/ نور البصراوي – مكلف بأعمال الشؤون الإدارية

- تعمل منذ العام 2020 في إدارة الشؤون الإدارية، حاصلة على بكالوريوس في علوم الكيمياء جامعة البصرة – 2016، تم تكليفها في إدارة الشؤون الإدارية منذ 3/09/2023.

نظام الرقابة الداخلية:

- استناداً لنظام حوكمة الشركات بوجوب نظام رقابة داخلي للشركة فانه تحرص شركة دلالة القابضة على الامتثال بالقوانين وعمل وحدة رقابة داخلي مسؤول عن وضع خطط واضحة للمسؤولية والمساءلة في كافة اقسام الشركة.

- تشتمل نظم المراقبة الداخلية على إجراءات تقييم فعالة ومستقلة للمخاطر والوظائف الإدارية، بالإضافة الى المراجعة الداخلية والمالية والتشغيلية والمراجعة الخارجية، وتضمن نظم الرقابة الداخلية التأكد من أن يتم التعامل مع جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفقاً للمتطلبات المتعلقة بها.

- كما يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن نظام الرقابة الداخلية للشركة وتقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في هذا الشأن من خلال مراجعة نظام الضوابط الداخلية للشركة وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بتسليم تقرير ربع سنوي (كل 3 اشهر) الى لجنة التدقيق.

- علماً بان الشركة تقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتقارير المالية، وتم مشاركة الاستثناءات في التقرير السنوي وتقرير المدقق الخارجي.

المدقق الداخلي :

- يوجد في شركة دلالة القابضة إدارة للتدقيق الداخلي يرأسها مدير التدقيق الأستاذ/ حمزة شكري الذي تم انضمامه لفريق عمل دلالة منذ مارس 2012، وتعتبر إدارة التدقيق هي إدارة مستقلة تقدم خدمات ضمان وخدمات استشارية داخل الشركة، وتسعى الى تحسين الأداء ورفع قيمة عمليات الشركة، ومساعدة الشركة في تحقيق أهدافها عن طريق وضع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة.

- **ومن المسؤوليات التي تتعين على إدارة التدقيق الداخلي هي:**
  - ✓ مراجعة نظم الرقابة الداخلية ومراقبة مدى تطبيقها.
  - ✓ تقديم تقارير ربع سنوية الى لجنة التدقيق والتي تشمل مراجعة وتقييم لنظام الرقابة الداخلي للشركة.
  - ✓ ان تكون قادرة على الوصول الى كافة أنشطة الشركة.
  - ✓ ان تكون إدارة مستقلة بما في ذلك الاستقلالية عن عمليات الشركة اليومية.
  - ✓ ان يتم سير العمل من خلال موظفين اكفاء ومدربين بشكل مهني عالي ومستقلين عملياً.

المدقق الخارجي:

- المدقق الخارجي هو كيان مستقل مؤهل، يتم تعيينه بناء على توصيات من لجنة التدقيق لمجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة للشركة، ويتعين اجراء مراجعة سنوية ونصف سنوية مستقلة، بهدف تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين على ان يتم اعداد البيانات المالية وفقاً لأحكام هذا الميثاق والقوانين واللوائح ذات الصلة. ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية وتعرض بدقة الوضع المالي وأداء الشركة في جميع النواحي المادية. كما يجب على المدقق الخارجي ان يكون متوافقا مع اعلى المعايير المهنية وانه لا يجوز التعاقد معه من قبل الشركة لتقديم أي مشورة او خدمات متعلقة بتنفيذ اعمال التدقيق بالشركة، كما يجب ان يكون المدقق الخارجي مستقل تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويجب الا يوجد أي تعارض بالمصالح في علاقته بالشركة.

- مراجع الحسابات الخارجي للشركة يجب أن يحضر الجمعية العامة العادية للشركة حيث يتعين عليه تقديم تقريره السنوي والإجابة على أية استفسارات في هذا الصدد. يخضع مراجع الحسابات الخارجي للمساءلة أمام المساهمين والمدينين للشركة لممارسة العناية المهنية الواجبة في سير أعمال مراجعة الحسابات. ومراجع الحسابات الخارجي هو مسؤول أيضا عن إبلاغ الهيئة وأي هيئة تنظيمية أخرى في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الشبهات التي أثيرت أو التي تم تحديدها من قبل مراجعي الحسابات الخارجي.

- كشركة مساهمة عامة تقوم شركة دلالة بتغيير المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات كحد أقصى.

- كجزء من مهمة المدققين الخارجيين، يتعين عليهم إفادة مجلس الإدارة كتابياً عن أية مخاطر تتعرض لها الشركة أو من المتوقع أن تتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، بالإضافة إلى إرسال نسخة من هذا الإخطار إلى هيئة قطر للأسواق المالية. في هذه الحالة، يكون للمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الخصوص، شريطة إفادة هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

إدارة المخاطر:

- الهدف من تخصيص إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على الشركة، تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، تطوير آليات تحديد المخاطر، وتطبيق برامج توعية وطرق التخفيف منها. تشمل هذه العملية على الأقل الخطوات التالية:
  - ✓ تحديد المخاطر لدى الأنشطة القائمة والجديدة بالشركة. تحديد احتمالية وأثر كل مخاطرة طبقاً لمعايير تقييم المخاطر.
  - ✓ تقييم المخاطر من خلال مقارنتها بالإقبال على المخاطر لتحديد ما إن كانت المخاطرة مقبولة أو أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية.

- ✓ تحديد كيفية تخفيف أو تجنب المخاطر (مثل خفض المخاطر، المشاركة مع طرف أخر، أو تجنب المخاطرة).
- ✓ مراقبة المخاطر وتحديد ما إن كان تم تطبيق خطط العمل بطريقة سليمة.

• مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية كاملة عن مراجعة نظم إدارة المخاطر بالشركة، بالتعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية العليا.

يعرض الجدول التالي دور كل من الإدارات اتجاه المخاطر:

الإدارة	مسؤولة عن
إدارة التدقيق الداخلي	✓ مراقبة وتقرير عدم التزام الإدارة حول السياسات الداخلية والإجراءات للشركة إلى لجنة التدقيق. ✓ إعداد وتنفيذ برامج تدقيق داخلي لمراقبة وتقييم وتقديم التوصيات وتأكيد مستقل على التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط لتخفيف/ معالجة المخاطر مثل الالتزام التشغيلي والإستراتيجي والمالي.
الالتزام	✓ إدارة ورصد وتقرير مخاطر الالتزام إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. ✓ تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالقوانين واللوائح.
الإدارة القانونية	✓ إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر القانونية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.
إدارة الشؤون المالية	✓ إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر المالية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة. ✓ تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأخرى ذات الصلة.

• في شركة دلالة القابضة يكون الموظفين المعنيين مسؤولين عن تحديد المخاطر وتجميعها والابلاغ عنها والتواصل بشأنها، بالإضافة الى ذلك فان لدى شركة دلالة إدارة تدقيق داخلي يوفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا ضمانا مستقلاً حول فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها. وتقدم إدارة التدقيق الداخلي تقارير بشكل دوري الى لجنة التدقيق وفقاً للمخاطر التي يتم رصدها.

لجنة إدارة المخاطر:

• في يوم الاحد الموافق 22. اكتوبر.2023 قد تقرر تشكيل لجنة لإدارة المخاطر ممثله بالآتي:

م	اسم العضو	المنصب
1	السيد/ ناصر حمد السليطي	الرئيس التنفيذي/العضو المنتدب – رئيس اللجنة
2	السيد/ محمد الصادي	رئيس العمليات – نائب الرئيس – عضو اللجنة
3	السيد/ طارق الكريم	مدير الشؤون القانونية – عضو اللجنة
4	السيد/فراس غسان	مدير تقنية المعلومات – عضو اللجنة
5	السيد/محمد سهيل	مدير الشؤون المالية – عضو اللجنة
6	السيد/ احمد طه	مدير الالتزام – عضو اللجنة
7	السيد/حمزة شكري	مدير التدقيق الداخلي – عضو اللجنة

مسؤوليات واختصاصات اللجنة:

1. مراقبة بيئة المخاطر للشركة وتوجيه الأنشطة وتقديم المشورة حول الضوابط اللازمة للتخفيف من اثار المخاطر التي قد تؤثر سلبا على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية

2. تعمل اللجنة على تسهيل ودعم التحسين المستمر لقدرات الشركة حول إدارة المخاطر ذات الأولوية، كما ستدعم اللجنة جهود لجنة التدقيق والمخاطر (المنبثقة من المجلس) لمراقبة وتقييم السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر.

3. تحديد» مندوب مخاطر» لكل إدارة على ان تتبع إرشادات اختيار الموظف المناسب

4. تحديد مخاطر الاعمال الاستراتيجية وتحديد أولوياتها، ومراجعة سجل مخاطر الإدارات لفهم بيئة المخاطر الحالية للشركة بما في ذلك مراجعة المخاطر الناشئة والعلاقات المتبادلة بين المخاطر ومستوى المخاطر المحدد في الشركة.

5. تقييم فعالية « تقليل والحد من اثار المخاطر»، ومراجعة الاستراتيجيات تخفيف المخاطر من اجل الفعالية والاتساق مع تحمل الشركة للمخاطر.

6. فاعلية معالجة الثغرات في إدارة المخاطر ذات الأولوية العالية، تقديم التوجيه اللازم لتخصيص الموارد وتخصيص المسؤوليات للأنشطة/الإدارات التي تواجه المخاطر.

6. تحسين البنية التحتية لإدارة مخاطر المؤسسة، تقديم إرشادات بشأن البنية التحتية لإدارة المخاطر في المؤسسة، بما في ذلك الأنظمة والعمليات والهيكل التنظيمي.

7. مراجعة ربع سنوية لسجل مخاطر الإدارات والاقسام، مع إيلاء اهتمام خاص للبنود/المخاطر التي تغيرت منذ الاجتماع السابق (على سبيل المثال، المخاطر التي تغيرت اولوياتها، والمخاطر الجديدة، وانشط التخفيف، وما الى ذلك)

8. اللجنة ليست مسؤوله عن أي مهام يوميه تتعلق بإدارة المخاطر او التخفيف من أي مخاطر، ومع ذلك قد يكون لأعضاء اللجنة مهام محددة كجزء من وظيفتهم الأساسية في ادارتهم.

9. يجب ان تكون قائمة الأنشطة المذكورة أعلاه بمثابة دليل على ان اللجنة قد تقوم بوظائف إضافية وتبني سياسات وإجراءات إضافية في حال تم تغير الاعمال، او التشريعات، او اللوائح التنظيمية ،او القانونية او غيرها من الشروط.

10. تتوالى اللجنة أيضا أي مسؤوليات وواجبات أخرى يفوضها اليها مجلس الإدارة ولجنة التدقيق/او الرئيس التنفيذي للشركة، فيما يتعلق بأغراض اللجنة الموضحة بهذا القسم.

11. سترفع اللجنة من خلال رئيسها، تقارير دورية (ربع سنوية) الى كل من الرئيس التنفيذي للاعتماد اولاً ثم ترسل لاحقا الى لجنة التدقيق لـممارسة مهامها من خلال الاشراف على الوضع الحالي لإدارة المخاطر.

الإفصاح والشفافية:

- تؤكد شركة دلالة القابضة التزامها بجميع مبادئ الإفصاح والشفافية في جميع ما يتعلق بمركزها المالي وإدائها المالي، والملكية ونظام الحوكمة، بالإضافة الى الحرص في تقديم كافة البيانات المالية وتقارير التدقيق.

- تمتلك شركة دلالة القابضة ما يزيد عن (8000) مساهم وموضحاً ادناه المساهمين الرئيسين مع نسبة الملكية.

م	اسم المساهم	نسبة الملكية
1	الداودية للاستثمارات	8,38٪
2	محفظة استثمارات القوات المسلحة	5,00٪

- في هذا التقرير تم الإفصاح عن الخبرات العلمية والعملية لمجلس الإدارة والموظفين الرئيسين بالإدارة التنفيذية. كما تؤكد شركة دلالة بأنها لم تقم بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي من الممكن ان تتعارض مع مصلحة الشركة خلال العام 2023.

- وتم الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة بشأن تطبيق نظام الحوكمة، بالإضافة الى الإجراءات الخاصة بالتدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر وأعمال لجان مجلس الادارة واهم التوصيات التي تمت خلال العام المالي 2023.

- التزاماً بنظام حوكمة الشركات فأنه تفصح شركة دلالة عن عدد القضايا التي تمت ضد الغير او القضايا التي رفعها الغير ضد شركة دلالة او الشركات التابعة لها للعام 2023.

م	الوصف	عدد القضايا
1	القضايا المرفوعة من قبل شركة دلالة والشركات التابعة ضد أطراف أخرى	11
2	القضايا المرفوعة ضد شركة دلالة والشركات التابعة لها من قبل أطراف أخرى	7
	المجموع	18

- **كما تم إصدار عدد من الاحكام في عدة قضايا خلال العام 2023 ومنها:**

✓ صدور حكم لصالح شركة دلالة للوساطة (ذ.م.م) إحدى الشركات التابعة لشركة دلالة القابضة في الاستئناف الإداري رقم 26 لسنة 2022 المقام من جانبنا ضد هيئة قطر للأسواق المالية والذي قضى في منطوقه بشأن شركة دلالة للوساطة بإلغاء قرار لجنة التظلمات المطعون فيه والحكم مجددا بإلغاء قرار لجنة المحاسبة رقم 10 لسنة 2020 وألزمت المستأنف ضده الأول بصفته بالمصروفات.

- وتجدر الإشارة الى ان قرار لجنة المحاسبة الملغي بشأن المخالفة رقم (10) لسنة 2020 صادر بفرض جزاء مالي على شركة دلالة للوساطة بمبلغ عشرة ملايين ريال قطري، وقرار لجنة التظلمات الملغي صادر بتعديل الجزاء المالي المفروض على شركة دلالة للوساطة الى خمسمائة ألف ريال قطري.

✓ صدور حكم لصالح شركة دلالة العقارية احدى الشركات التابعة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بتاريخ 12/09/2023 في الطعن بالتمييز رقم 833/2023 المرفوع ضد الشركة والقاضي منطوقه بعدم قبول الطعن، وألزمت الطاعن بالمصروفات، مع مصادرة الكفالة.

الإفصاح والشفافية:

- وتجدر الإشارة الى ان الحكم المطعون فيه بشأن الحكم الصادر بتاريخ 31/05/2023 في الاستئناف رقم (98) لسنة 2023 الصادر لصالح شركة دلالة العقارية بإلزام الطاعن برد مبلغ مقداره (7,750,000) ريال قطري إلى الشركة.

✓ صدور حكم لصالح شركة دلالة للوساطة احدى الشركات التابعة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بتاريخ 02/05/2023 في الطعن بالتمييز رقم 225/2023 المرفوع ضد الشركة والقاضي منطوقه بعدم قبول الطعن، وألزمت الطاعن بالمصروفات، مع مصادرة الكفالة.

- وتجدر الإشارة الى ان الحكم المطعون فيه بشأن الحكم الصادر بتاريخ 31/03/2022 في الدعوى رقم (5638) لسنة 2018 الصادر لصالح شركة دلالة للوساطة بإلزام المدعي عليه بأن يؤدي لدلالة للوساطة مبلغ وقدرة (2,961,611) اثنان مليون وتسعمائة وواحد وستون ألف وستمائة وأحدي عشر ريال قطري عبارة عن متبقي المديونية المترصدة بذمته بالإضافة الى مبلغ وقدره (300,000) ثلاثمائة ألف ريال تعويضاً جابر للضرر وألزمته بالمصاريف، وتم اتخاذ إجراءات التنفيذ بالدعوى رقم 148 لسنة 2023 ومازالت قيد التنفيذ.

✓ صدور قرار من لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية في المخالفة رقم (1) لسنة 2023 ضد شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بفرض جزاء مالي قدره (500,000) خمسمائة ألف ريال قطري، وتم اتخاذ إجراءات الطعن على القرار امام لجنة التظلمات بالتظلم رقم 18/2023 ومازال قيد التداول.

✓ صدور قرار من لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية في المخالفة رقم (5) لسنة 2023 ضد شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بفرض جزاء مالي قدره (1,000,000) مليون ريال قطري، وتم اتخاذ إجراءات الطعن على القرار امام لجنة التظلمات بالتظلم رقم 01/2024 ومازال قيد التداول.

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح :

- تلتزم شركة دلالة القابضة بحماية حقوق كل من المساهمين وأصحاب المصالح وذلك من اجل تحقيق أداء ونتائج أفضل، **وتعمل شركة دلالة على تعزيز حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة عن طريق عدة جوانب وهي:**

اولاً: العلاقة مع أصحاب المصالح.

ثانياً: حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين.

ثالثاً: حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشاركاتهم.

رابعاً: توزيع الأرباح وحقوق اقلية المساهمين.

اولاً: العلاقة مع أصحاب المصالح:

- اعتمدت شركة دلالة القابضة سياسة خاصة للتعامل مع أصحاب المصالح حيث تنظم هذه السياسة العلاقة الكاملة بين الشركة وأصحاب المصالح وتعويضهم في حالة تم انتهاك حقوقهم وكذلك الية تسوية الشكاوى والخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح وتعتمد الشركة السياسة المفصلة المتاحة عبر الموقع الرسمي للشركة: www.dlalaholding.com

ثانياً: حقوق أصحاب المصالح غير المساهمين

- تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها. ويسمح لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته. تلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الأخرين أو يضر بمصالحها.

ثالثاً: حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشاركاتهم.

- **يضمن النظام الأساسي للشركة حقوق مساهميها كما هو موضح ادناه:**

✓ حق المساهمين الذين يملكون 10 ٪ من رأس مال المجموعة بطلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون 25 ٪ من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015.

- ✓ الحق بطلب ادراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العامة. كما أن المادة (49) من النظام الأساسي للشركة تنص على حق المساهمين بمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة عليها واتخاذ القرارات.
- ✓ كذلك تنص المادة (45) من النظام الأساسي للشركة على شروط النيابة في الحضور والتصويت بالوكالة وفقا للقانون واللوائح ذات الصلة

• كما انه شركة دلالة القابضة تعقد اجتماعات جمعيتها في اماكن بقلب العاصمة الدوحة وبأوقات مناسبة، وتوفّر الشركة قبل وقت كاف للمساهمين والمطلعين جميع المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم، ويتم الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها الى الجهات المختصة كما يتم نشرها على الموقع الالكتروني للشركة، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده من قبل الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

رابعاً: توزيع الأرباح وحقوق اقلية المساهمين

• ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ويستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيه الأسهم، حيث يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح، وتختلف نسبة الأرباح الموزعة من سنة الى أخرى حسب الأرباح التي تحققها الشركة. بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بإعداد سياسة لتوزيع الأرباح.

• ينص النظام الأساسي للشركة على أن يتمتع المساهمون بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة بجميع الحقوق المضمونة لهم، بموجب قانون الشركات التجارية النافذ، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة فى السوق الرئيسية رقم (5) لسنة 2016 الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والنظام الأساسي.

• يجب ملاحظة أن السياسات والإجراءات الداخلية للشركة تشمل ما يلي:

- ✓ احترام حقوق أصحاب المصلحة حيث يشارك أصحاب المصلحة في ترتيبات حوكمة الشركات بحيث يجوز لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة، وتكون كافية وموثوق بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- ✓ يجب على مجلس الإدارة الحرص على أن العاملين لدى الشركة يتم التعامل معهم وفقا لمبادئ العدالة والإنصاف ودون أي تمييز من أي نوع على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- ✓ يتولى المجلس وضع سياسة الأجور والفئات التي توفر الحوافز للموظفين وادارة الشركة على الاستمرار في الأداء الذي يصب في أفضل مصالح الشركة. وهذه السياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويل الأجل للشركة.
- ✓ على المجلس اعتماد آلية تمكن موظفي الشركة من إبلاغ المجلس عن السلوك المشبوه، عندما يكون هذا السموك غير أخلاقي وغير قانوني، أو ضار للشركة. ويكفل المجلس أن الموظف الذي يقصد المجلس في هذا الصدد سوف يوفر له السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل موظفين آخرين أو رؤساء الموظف.

الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين:

• تحتفظ الشركة بعلاقات وطيدة مع المساهمين والمستثمرين من خلال مسؤولي علاقات المستثمرين والاتصال بالشركة عن طريق قنوات اتصال مفتوحة وشفافة معهم. وتنشر المعلومات أيضاً للمستثمرين والأطراف ذوي

العلاقة بشكل منتظم. وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني لبورصة قطر ووسائل الإعلام المتعددة بالإضافة إلى موقع الشركة الإلكتروني الذي يوفر البيانات للمساهمين عن حوكمة الشركة والبيانات المالية ومعلومات أخرى هامة تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية وغيرها، وذلك من خلال بوابة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني. بالإضافة إلى عقد مؤتمرات دورية عبر الهاتف لاطلاع المستثمرين على تقارير وأداء الشركة وذلك بعد نشر الشركة لكل تقرير من تقاريرها السنوية ونصف سنوية والربعية.

- وتعتمد الشركة سياستي الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين المفصلتين والمتاحتين عبر الموقع الرسمي للشركة: www.dlalaholding.com

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة:

- إيمانا من الشركة بدورها نحو المجتمع ونحو دولة قطر والتزاما منا بتحقيق رؤية قطر 2030 فقد قامت الشركة بدعم العديد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية خلال الأعوام الماضية، وحرصاً من الشركة في المساهمة في المسؤولية المجتمعية فقد شاركت الشركة في اليوم الوطني 18. ديسمبر.2023 في فعالية اطلاق طيور السلام المقامة في اكسبو الدوحة بالتعاون مع مركز أصدقاء البيئة وبلدية الريان . كما تسعى الشركة في إظهار الصورة الحضارية لدولة قطر ورؤيتها الوطنية 2030، بالإضافة الى سعي شركة دلالة القابضة إلى المساهمة في استراتيجية الدولة الهادفة لتدريب القيادات الشابة على تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء الوطن، وتقوم بتدريبهم على أفضل الطرق الخاصة بالتداول في الأسهم والعقارات، وعملت لأن تكون جزءاً من منظومة التطور والتقدم في قطر.

حوكمة المسؤولية الاجتماعية بالشركة:

- تتولى إدارة التسويق والعلاقات العامة مسؤولية إدارة وتنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية بالشركة وإدارة كافة الفعاليات بما في ذلك المؤتمرات والفعاليات الخطابية، كما تقوم إدارة التسويق والعلاقات العامة بطلب ميزانية المسؤولية الاجتماعية بالشركة ويتم تخصيصها من قبل مجلس الإدارة كجزء من الخطة السنوية الدورية لأعمال الشركة.

د. ثاني عبد الرحمن الكواري
رئيس مجلس الإدارة